كتاب النجاة في المنطق ١٢ صح

ايا صوفيه

٤٥٧٢

٩٨ – ه

منطق كتاب النجاة ج ١

٢٥٧٤

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قد وقف هذه النسخة الجليلة سلطاننا الأعظم والخاقان المعظم
مالك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان
ابن السلطان السلطان الغازي محمود خان
وقفا صحيحا شرعيا لمن طالع وتحقق
وتعلم واستنطق ادام
الله الصالح المطلق حرره
الفقير احمد شيخ زاده
المفتش باوقاف الحرمين
الشريفين
عفي عنهما

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الرئيس ابو علي الحسين بن عبد الله بن سينا وبعد حمد الله والثناء عليه بما هو اهله
والصلوة على رسوله محمد النبي وآله فان طايفة
من الاخوان والذين لهم حرص على اقتباس المعارف
الحكمية سالوني ان اجمع لهم كتابا يشتمل على ما لا بد
من معرفته لمن يوثر ان يتميز عن العامة و ينحاز
الى الخاصه ويكون له بالاصول الحكمية احاطه و
وسالوني ان ابدا فيه بافادة الاصول من علم المنطق
ثم اتلوها بمثلها من علم الطبيعيات ثم اورد من
علمي الهندسة والحساب ما لا بد منه في معرفة
القدر الذي افيد من البراهين على الرياضيات
واورد بعده من علم الهيئة ما يعرف به حال الحركات

والاجرام

والاجرام والابعاد والمدارات في الاطوال والعروض
دون الاصول التي يحتاج اليها في التقاويم وما تشتمل
عليه الزيجات مثل احوال المطالع والزوايا وتقويم
المسير بحسب تاريخ وغير ذلك وان اختم الرياضيات
بعلم الموسيقي ثم اورد العلم الالهي على ابين وجه
واوجزه واذكر فيه حال المعاد وحال الاخلاق
والافعال النافعة فيه لدرك النجاة من الغرق في بحر
الضلالات فاسعفتهم بذلك وصنفت الكتاب على
ملتمسهم مستعينا بالله تعالى ومتوكلا عليه فبدات
بايراد الكفاية من صناعة المنطق لانه الالة العاصمة
للذهن من الخطاء والزلل فيما يتصوره ويصدق به
والموصلة الى الاعتقاد الحق باعطاء اسبابه ونهج
سبله فصل كل معرفة وعلم فاما تصور

واما التصديق والتصور هو العلم الاول ويكتسب
بالحد وما يجري مجراه مثل تصورنا ماهية الانسان
والتصديق انما يكتسب بالقياس وما يجري مجراه
مثل تصديقنا بان للكل مبداء فالحد والقياس
آلتان بهما تكتسب المعلومات التي تكون مجهوله
فتصير معلومة بالروية وكل واحد منهما منه
ما هو حقيقي ومنه ما هو دون الحقيقي ولكنه نافع
منفعةً بحسبه ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيقي والفطرة
الانسانيه فالاكثر غير كافيه في التمييز بين هذه
الاصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء اختلاف
ولا وقع لواحد في رايه تناقض وكل واحد من الحد
والقياس فانه معمول ومؤلف من معان معقولة
بتاليف محدود فيكون لكل واحد منهما مادة منها

الف

الف وصورة بها التاليف وكما انه ليس عن اي مادة
اتفقت يصلح ان يعمل بيت او كرسي ولا باي صورة اتفق
يمكن ان يتم من مادة البيت بيت ومن مادة الكرسي
كرسي بل لكل شيء مادة تخصه وصورة بعينها تخصه
منهما يصار الى تحققه وكما ان الفساد في اتخاذ البيت
قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة
وقد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صالحة
وقد يقع من جهتهما جميعا كذلك الفساد في الروية
قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة وقد
يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صالحه وقد
يقع من جهتيهما جميعا فصل في منفعة
المنطق فالمنطق هو الصناعة النظرية التي يعرف
انه من اي المواد والصور يكون الحد الصحيح الذي

يسمى بالحقيقة حدا والقياس الصحيح الذى يسمى برهانا
ونعرف انه عن اى الصور والمواد يكون الحد الاقناعى
الذى يسمى رسما وعن اى الصور والمواد تكون القياس
الاقناعى الذى يسمى ما قوى منه واوقع تصديقا
شبيها باليقين جدليا وما ضعف منه واوقع ظنا
غالبا خطابيا ونعرف انه عن اى مادة وصورة يكون
الحد الفاسد وعن اى صورة ومادة تكون القياس الفاسد
الذى يسمى مغالطيا وسوفسطائيا وهو الذى يرى
انه برهانى اوجدلى ولا يكون وانه عن اى صورة
ومادة تكون القياس الذى لا يوقع تصديقا البتة ولكن
تخييلا يرغب النفس فى الشىء اويبغضها عنه اوينفر
اويقربها اويبسطها اويقبضها وهو القياس الشعرى
فهذه فايدة صناعة المنطق ونسبته الى الروية يشبه

النحو

النحو الى الكلام والعروض الى الشعر لكن الفطرة السليمة
والذوق السليم ربما اغنيا عن تعلم النحو والعروض
وليس شىء من الفطر الانسانية يستغنى فى استعمال
الروية عن التقدم باعداد هذه الالة فى الا ان يكون
انسانا مؤيدا من عند الله تعالى فصل فى الالفاظ
المفردة لما كانت المخاطبات النظرية بالفاظ مؤلفة
والافكار العقلية من اقوال عقلية مؤلفة وكان
المفرد قبل المؤلف وجب ان نتكلم اولا فى اللفظ
المفرد فنقول ان اللفظ المفرد هو الذى
يدل على معنى ولا جزء من اجزائه يدل بالذات على
جزء من اجزاء ذلك المعنى مثل قولنا الانسان فانه
يدل به على معنى لا محالة وجزاه وليكونا الان والناس
اما ان لا يدل بهما على معنى لا محالة او ان يدل لا على

معنيين لساجزى معنى الانسان وان اتفق ان كان
الان مثلا يدل على النفس والسان يدل على البدن
فليس يقصد بان وسان في جملة قولنا الانسان
الدلاله بهما فيكونان كانهما لا يدلان اصلا اذا
اخذا جزى قولنا الانسان فصل في اللفظ
المركب واللفظ المركب او المؤلف فهو الذي يدل
على معنى وله اجزا منها يلتئم مسموعه ومن معا
معانيها يلتئم معنى جملته كقولنا الانسان يمشي
او رامي الحجاره فصل في اللفظ المفرد الكلي
واللفظ المفرد الكلى هو الذي يدل على كثيرين بمعنى
واحد متفق اما كثيرين في الوجود كالانسان او
كثيرين في جواز التوهم كالشمس وبالجمله الكلى
هو اللفظ الذي لا يمنع مفهومه ان يشترك في معناه

كثيرين

كثيرين فان منع من ذلك شيء فهو غير نفس مفهومه
فصل في اللفظ الجزى المفرد واللفظ
المفرد الجزى هو الذي لا يمكن ان يكون معناه الواحد
لا بالوجود ولا بحسب التوهم لاشيا فوق واحد
بل يمنع نفس مفهومه من ذلك كقولنا زيد فان معنى
زيد اذا اخذ معنى واحدا هو ذات فهو لا في الوجود
ولا في التوهم يمكن ان يكون لغير ذات زيد
الواحد اذ الاشارة تمنع من ذلك فانك اذا قلت
هذه الشمس او هذا الانسان منع من ان تشرك
فيه غيره فصل في الذاتي ولنترك الجزى
ونشتغل بالكلى وكل كلى فاما ذاتي واما عرضي
والذاتي هو الذي يتقوم ماهية ما يقال عليه
ولا يكفي في تعرف الذاتي اذ يقال ان معناه ما لا

يفارق وكثير ماليس بذاتى لايفارق ولا يكفى
ان يقال ان معنا ما لايفارق فى الوجود ولا تصح
مفارقته فى التوهم حتى ان يقال ان رفع مثلا
فى التوهم بطل به الموصوف فى الوجود فكثير
مماليس بذاتى هو بهذه الصفة ككون الزوايا
من المثلث مساويه لقايمتين فانه صفة لكل مثلث
ولا يفارق فى الوجود ولا يرفع فى الوهم حتى يقال
لو رفعنا وهما لم يجب ان يحكم ان المثلث غير
موجود وليس بذاتى ولا ايضا ان يكون وجود للموصوف
به مع ملازمته بينا فان كثيرا من لوازم الشئ التى
تلزمه بعد تقرر ماهيته تكون بينة اللزوم له
بل الذاتى ما اذا فهم معناه واخطر بالبال وفهم معنا
ما هو ذاتى واخطر بالبال معه معا لم يمكن ان يفهم

ذات

ذات الموصوف الا ان يكون قد فهم له ذلك المعنى
اولا كالانسان والحيوان فانك اذا فهمت ما الحيوان
وفهمت ما الانسان فلا تفهم الانسان الا وقد فهمت
اولا انه حيوان واما ما ليس بذاتى فقد يفهم ذات
الموصوف مجردا دونه فاذا فهم فربما لزمه ان يفهم
وجوده له كالمحاذاة للنقطة او يفهم ببحث ونظر لتساوى
الزوايا لقايمتين فى المثلث او يكون جايزا ان يرفع
توهما وان لم يرتفع وجودا كالسواد للانسان
الزنجى ويرتفع وجودا وتوهما مثل الشباب فيما
يبطى زواله والقعود فيما يسرع زواله فصل
فى العرضى واما العرضى فهو كل ما عددناه مما ليس
بذاتى وقد يغلط فيه فيظن انه العرض الذى هو
كالمقابل للجوهر الذين سنذكرهما بعد وليس كذلك

فان العرضى قد يكون جوهرا كالابيض والعرض لا يكون
جوهرا كالبياض فصل في المقول
في جواب ما هو ثم من الذاتي ما هو مقول في جواب
ما هو ومنه ما ليس بمقول والذاتي المقول في جواب
ما هو كلى ويكاد في اكثر الشروح تغفل عن تحقيقه ويكاد
ان يرجع ما يراه الظاهريون من المنطقيين في المقول
في جواب ما هو الى انه هو الذاتي لكن الذاتي اعم منه
وتحقيقه بحسب ما انتهى اليه بحثنا ان الشيء
الواحد قد يكون له اوصاف كثيرة كلها ذاتية له
لكنه انما هو لا بواحد منها بل بجملتها فليس
الانسان انسانا بانه حيوان بل بانه مع حيوانيته
ناطق او مائت او شيء اخر فاذا وضع لفظ مفرد
يتضمن لست اقول يلتزم جميع المعاني الذاتية

الذى

الذى بها يقوم الشيء فذلك الشيء مقول في جواب
ما هو مثل قولنا الانسان لزيد وعمرو فانه
يشتمل على كل معنى مفرد ذاتي مثل الجوهرية
والتجسم والتغذى والنمو والتوليد وقوة الحس
والحركة والنطق وغير ذلك فلا يشذ مما هو ذاتي
لزيد شيء وكذلك الحيوان لا للانسان وحده بل للانسان
والفرس والثور وغيره بحال الشركة فانه يشتمل
على جميع الاوصاف الذاتية التي لها بالشركة وانما
يشذ عنه واحد واحد منها فالمقول في جواب
ما هو هكذا يكون واما الداخل في جواب ما هو
فهو كل ذاتي فصل في المقول في جواب
اى شيء هو فهو الذى يدل على معنى يتميز به عن
اشياء مشتركة في معنى واحد لكنه عرضى مثل

الابيض الذي يميز الثلج عن القار وهما جسمان جا
جماديان ومنه ذاتي مثل الناطق الذي يميز الانسان
عن الفرس وهما حيوانان وقد اصطلح قوم على ان
يسمى هذا الذاتي مقولا في جواب ايما هو فيكون المقول
في جواب ايما هو بحسب اصطلاحهم هو المميز بعد
ماهية مشتركة تمييزا ذاتيا مثل الناطق للانسان
بعد الحيوان دون البياض للثلج فصل
في الالفاظ الخمسة ان الالفاظ الكلية خمسة جنس
وفصل ونوع وخاصة وعرض في الجنس الجنس
هو المقول على كثيرين مختلفين بالانواع في جواب ما
هو وقولنا مختلفين بالانواع اى بالصور والحقايق
الذاتية وان لم يعرف بعد النوع المضاف الى الجنس
فقولنا في جواب ما هو اى قولا بحال الشركة لا بحال

الانفراد

الانفراد كالحيوان للانسان والفرس لا كالحساس
للانسان والفرس فان الحساس لا يدل على ماهية
مشتركة للانسان والفرس وان كان يدل على معنى
ما ذاتي وهو كونه ذا حس وتخلى عن المتحرك بالارادة
وعن النامي وعن المغتذي وغير ذلك الا على سبيل الالتزام
لا سبيل التضمن وفرق بين الالتزام والتضمين فان
السقف يلتزم الحايط ولا يتضمنه والبيت يلتزم
الحايط ويتضمنه فيجب اذا حددت الجنس
ان تحده بما لا يشاركه فيه فصل الجنس واذا
حددت الجنس ان لا تديره على النوع ولا تشتغل
بما قاله فرفوريوس في النوع واما الكلي الذاتي
الذي يقال على كثيرين في جوابه ما هو وقد يكون
الشيء جنسا لانواع ونوعا لاجناس مثل الحيوان

للجسم ذى النفس فانه نوعه وللانسان والفرس فانه
جنسهما لكنه سينتهى لارتقاء الى جنس لا جنس
فوقه ويسمى جنس الاجناس والانحطاط الى نوع لا نوع
تحته ويسمى نوع الانواع ويرسم بانه المقول على
كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ما هو كالانسان لزيد
وعمرو والفرس لهذا وتلك فى الفصل واما
الفصل فهو الكلى الذاتى الذى يقال على نوع تحت جنسه
انه اى شيء منه كالناطق للانسان فيه يجيب من
سئل انه اى حيوان والفرق بين الناطق والانسان ان
الانسان حيوان له نطق والناطق شيء ما لم يعلم اى شيء
هو وله نطق والنطق فصل مجرد والناطق فصل مركب
وهو الفصل المنطقى فى الخاصة والخاصة
فهى الكلى الدال على نوع واحد فى جواب اى شيء هو

لا بالذات بل بالعرض اما نوع هو جنس كتساوى
الزوايا من المثلث لقائمتين فانه خاصة للمثلث واما
نوع ليس هو جنس مثل الضاحك للانسان وهو
خاصته ملازمه متساوية او الكتابة وهى خاصة
غير ملازمه ولا متساوية بل انقص فى العرض
واما العرض العام فهو كل كلى مفرد عرضى اى غير
ذاتى يشترك فى معناه انواع كثيرة كالبياض
للثلج والقفنس ولا يبالى به كان ملازما او مفارقا
لكل واحد من النوع او للبعض جوهرا فى نفسه كالابيض
او عرضا كالبياض بعد ان لا يكون مقوما للماهية
فان وقوع العرض على هذا وعلى الذى هو قسيم الجوهر
فى الوجود وقوع معنيين مختلفين فصل
فى الاعيان والالفاظ والاوهام والكتابات الشيء

اما عين موجوده واما صوره موجوده في الوهم
او العقل ماخوذة عنه ولا تختلفان في النواحي والامم
واما لفظه تدل على صوره التي في الوهم والعقل معبره
واما كتابه داله على اللفظ وتختلفان في الامم
والكتابه داله على اللفظ واللفظ دالة على معنى الصوره
الوهميه والعقليه وتلك الصوره دالة على الاعيان
الموجوده في الاسم والاسم لفظ مفرد
يدل على معنى من غير ان يدل على زمان وجود ذلك المعنى
من الازمنه الثلثه كقولنا زيد فمنه محصل كقولنا
زيد ومنه غير محصل قرن به لفظ السلب شئ
هو اسم لما يخالف ذلك المعنى فجعل اسما لذلك المعنى كقولنا
لا انسان في الكلمه الكلمه لفظه مفرده تدل
على معنى وعلى الزمان الذى كان ذلك المعنى موجودا

فبه

١٠

لموضوع ما غير معين كقولنا مشى فانه يدل على
مشي لماشٍ غير معين في زمان مضى
في الاداه واما الاداه فهي لفظه مفرده
انما تدل على معنى يصح ان يحمل او يوضع بعد ان
يقرن باسم او كلمة كقولنا في على
في القول والقول كل لفظ مركب وقد عرفناه
من قبل في القضية والقضية
والخبر هو كل قول فيه نسبه بين شيئين بحيث يتبعه
حكم صدق او كذب في الحمليه
والحمليه هي التي توقع هذه النسبه بين شيئين ليس
في كل واحد منهما هذه النسبة الا بحسب يمكن ان
على كل واحد منهما بلفظ مفرد كقولنا الانسان
حيوان وقولنا الحيوان الفاعل ينتقل من مكان

الى مكان بوضع قدم ورفع اخرى فكانك قلت يمشى او قولك
فلان كثير علمه فان قولك كثير علمه معادل لقولك
فيلسوف   في الشرطيه والشرطية هى التى
توقع هذه النسبه فى شيين فهما هذه النسبة من حيث
هى متصله كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فانك ان فصلت هذه النسبه انحل الى قولك
الشمس طالعه والى قولك النهار موجود وكل واحد منهما
قضية ولذلك اذا قلت اما ان يكون هذا العدد
زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا
في الشرطيه المتصلة   والمتصله من الشرطية
هى التى توجب او تسلب لزوم قضية لاخرى كما قدمناه
من مثال الشرطى   في الشرطية المنفصلة
والمنفصله ما توجب وتسلب عناد قضيه لاخرى

كما

كما اخبرناه فى مثال الشرطى   في الايجاب
والايجاب مطلقا هو ايقاع هذه النسبه والحاد ها
وفى الحمليه هو الحكم بوجود محمول لموضوع
في السلب   والسلب مطلقا هو رفع النسبة
الموجوده بين شيين وفى الجمله هو الحكم بلا وجود
محمول للموضوع   في المحمول
والمحمول هو المحكوم به انه موجود او ليس بموجود
آخر   في الموضوع   والموضوع هو الذى يحكم
عليه بان شيئا آخر موجود له او ليس بموجود له مثال
الموضوع قولنا زيد من قولنا زيد كاتب له ومثال المحمول
قولنا كاتب من قولنا زيد كاتب   في المخصوصه
والمخصوصه قضيه حمليه موضوعها شئ جزئى
كقولنا زيد كاتب ويكون موجبة ويكون سالبة

في المهملة		والمهملة
قضية حمليه موضوعها كلي ولكن لم يبين فيها
ان الحكم في كله او في بعضه كقولنا الانسان ابيض
ويكون موجبه وسالبه واذا لم يبين فيها ان
الحكم في كل او بعض فلا ثباته في بعض وشك انه في الكل
فلذلك كان حكم المهمل حكم الجزئي الذي نذكره
في المحصورة		والمحصورة هي التي موضوعها كلي والحكم
عليه مبين انه في كله او في بعضه وقد يكون موجبه
وسالبة		في الموجبه الكليه
والموجبة الكلية من المحصورات هي التي الحكم فيها
ايجاب على كل واحد من الموضوع كقولنا كل
انسان حيوان		في السالبة الكلية
والسالبة الكليه هي التي الحكم فيها سلب عن جميع الموضوع

كقولنا

كقولنا ليس ولا واحد من الناس بحجر
في الموجبة الجزئية		والموجبة الجزئية هي التي الحكم
فيها ايجاب ولكن على بعض الموضوع كقولنا بعض
الناس كاتب		في السالبة الجزئية
والسالبة الجزئية هي التي الحكم فيها ولكن عن بعض
الموضوع كقولنا ليس بعض الناس بكاتب وليس
كل الناس بكاتب بل عسى بعضهم		في السور
والسور هو اللفظ الذي يدل على مقدار الحصر
مثل كل ولا واحد وبعض ولا كل
في القضيتين المتقابلتين		والقضيتان
المتقابلتان هما اللتان بالسلب والايجاب
وموضوعهما ومحمولهما واحد في المعنى والاضافة
والقوة والفعل والجزء والكل والمكان والزمان

والشرط حتى ان كان هناك آب فكان لزيد لم يكن
ههنا لعمرو او ان كان هناك اب بالقوة لم يكن
ههنا بالفعل او كان هناك اسود البعض لم يكن
ههنا اسود الكل اسود في بعض آخر وكان هناك
في زمان ماضي لم يكن ههنا في زمان حاضر
او مستقبل او غير ذلك الزمان بل في ذلك الزمان
بعينه او كان هناك مثلا انه متحرك على الارض
لم يكن ههنا انه متحرك في الفلك

في التناقض والقضيتان المتقابلتان

بالتناقض هما اللتان تتقابلان بالايجاب والسلب
تقابلا يجب عنه لذاته ان يكون احديهما صادقة
والاخرى كاذبة وانما يكون كذلك اذا تمت فيهما
شرايط التقابل التي في المخصوصات وفي المحصورات

زيادة

زيادة ان يكون احديهما كلية والاخرى جزئية فان كانتا
كليتين فيسميان متضادتين كالسالبتين في حمل الممكن
كقولنا كل انسان كاتب ولا واحد من الناس بكاتب وان
وان كانتا جزئيتين ويسميان الداخلتين تحت التضاد
صدقتا جميعا في ذلك الحمل بعينه كقولنا بعض
الناس كاتب وليس بعض الناس بكاتب وفي المخصوصات
ليس في تناقضها شرط غير ما قلنا والحمل الممكن
المستقبل لا يمنع الصدق والكذب في احد طرفي التقابل
وان كان لا يخرج منهما كقولنا زيد يمشي زيد ليس
يمشي ولو كان احد هذين في الوقت صدقا والاخر
كذبا من حيث نفس القولين كان احد الامرين
يكون لا محاله والاخر لا يكون فيكون الامر واجبا
لا ممكنا وارتفع الاختيار والاستعداد وبطل طبيعة

الممكن حملة   في مواد القضايا

الماده الموجبة هى حال المحمول بالقياس الى الموضوع
يجب بها لا بحاله ان يكون له دايما فى كل وقت
اى يكون الصدق مع الموجب فى كل وقت كحاله الحيوان
عند الانسان ولا يعتبر السلب والمادة الممتنعة هى
حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع يكون الصدق فيها
دايما مع السلب كحاله الحجر عند الانسان ولا يعتبر
الايجاب والمادة الممكنه هى حالة للمحمول بالقياس
الى الموضوع لا يدوم بحاله صدق فى ايجاب ولا سلب
كحاله الكاتب عند الانسان وقيل الاشهر ان
الممكن هو الذى حكمه غير موجود فى وقت ما اى
فى الحال بالضرورة   فى الثناى والثلاثى
كل قضية حملية فان اجزاءها الذاتية عند الذهن

ثلث

ثلثه معنى موضوع ومعنى محمول ومعنى نسبه بينهما
واما فى اللفظ فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى
الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول وطوى اللفظ
الدالة على معنى النسبه فتسمى ثنائيه كقولنا زيد
كاتب والثلاثيه فهى التى قد صرح باللفظ الدالة
فيها على النسبه كقولنا زيد هو كاتب وسمى تلك
اللفظه رابطة والكلمه ترتبط بذاتها لانها تدل على
موضوع فى كل حال فالنسبه مضمنه فيها فى المعدول
البسيط   القضيه البسيطة هى التى موضوعها
اسم محصل ومحمولها اسم محصل والقضيه المعدولية
هى التى موضوعها او محمولها اسم غير محصل كقولنا
لا انسان ابيض والقضيته المعدولية المطلقة
العدول فهى التى محمولها كذلك كقولنا زيد هو غير

بصير وقولنا زيد هو غير بصير قضيه موجبة
معدوليه والفرق بين المعدوليه الموجبة كقولنا
زيد هو غير بصير وبين السالبة البسيطة كقولنا
زيد ليس هو بصيرا اما من جهة الصيغة فلان
حرف السلب في المعدولية جزء من المحمول كانك
اخذت الغير والبصير شيا واحدا حاصلا منهما
بالتركيب فان اوجبت تلك جمله لشئ واحد كان
ايجابا معدولا وان سلبت فقلت زيد ليس هو غير
بصير كان سلبا معدولا واما السلب في البسيطه
فان حرف السلب ليس جزا من المحمول بل شيا خارجا
عنه داخلا عليه رافعا اياه واما من جهة التلازم
والدلالة فان السالبة البسيطة اعم منها لان
السلب يصح عن موضوع معدوم والايجاب معدولا

او محصلا

او محصلا فلا يصح الا على موضوع موجود فيصح ان
يقال ان العنقاء ليس هو بصيرا ولا يصح ان يقول
ان العنقاء هو غير بصير واما ما نقال بعد هذا من
من الفرق بينهما فلا يلتفت له فان غير بصير
يصح ايجابه على كل موجود كان عادما للبصر
ومن شانه ان يكون له او ليس من شانه ان يكون له
بل من شان نوعه او جنسه او ليس البتة من شانه
او شان محمول عليه ان يكون له بصر والقضية
الثنائية لا يتميز فيها المعدول من السلب الا باحد
وجهين احدهما من جهة النية مثل لقائل مثلا لو قال
زيد لا بصير معنى ان زيدا ليس هو بصيرا كان
سالبا وان عنى به ان زيدا هو لا بصير كان ايجابا
معدولا والثاني من جهة تعارف العادة في اللفظ السالب

فانه ان قال زيد غير بصير علم انه ايجاب لان
غير يستعمل في العدول وليس يستعمل في السلب
واما في ايجاب الثلاثيه فان الايجاب المعدول
متميز عن السلب المحصل من كل وجه لان الرابطه
ان دخلت على حرف السلب ربطت حرف السلب
مع المحمول لشيء واحد فاوجبت لقولك زيد ليس هو
بصير لان الرابطة تجعل البصير وحده محمولا
ويترك حرف السلب خارجا عنه   في العدميه
والقضية العدميه هي التي محمولها اخس
المتقابلين هذا بحسب المشهود كقولك زيد جاير
او الهوا مظلم واما في التحقيق فهي التي محمولها
دال على عدم شيء من شانه ان يكون للشيء او لنوعه
او لجنسه   في الجهات
ثلث

ثلث واجب ويدل على دوام الوجود وممتنع ويدل
على دوام العدم وممكن ويدل لا على دوام وجود
ولا عدم والفرق الجهة والماده ان الجهه لفظه مصرح
بها تدل على احد هذه المعاني   والماده حاله
للقضية في ذاتها غير مصرح بها وربما تخالفا كقولك زيد
يمكن ان يكون حيوانا فالماده واجبة والجهة ممكنه
وبينهما فروق اخرى لا نطول بها   في الرباعيه
القضية الرباعيه هي التي يذكر فيها مع الموضوع والمحمول
رابطة وجهه وانما تسلب الموجبه الرباعيه بان
يدخل حرف السلب على الجهه لا الجهه على السلب
فيمكن ان يصدقا كقولك زيد هو يمكن ان يمشي
زيد هو يمكن الا يمشي او يكذبا كقولك زيد هو
يجب ان يمشي زيد هو يجب ان لا يمشي وايضا

زيد هو يمتنع ان يمشى زيد يمتنع ان لا يمشى بل مقابل
يمكن ومقابل يجب ليس يجب ومقابل يمتنع ليس
يمتنع

في الممكن وتحقيقه

وفي الممكن اشتباه اذا ذكرناه وحللناه الحل الشافي
ارتفع به كثير من الشبه والاغاليط التي تقع للناس
في تناقض ذوات الجهة وتلازمها فنقول ان العامة
تفهم من الممكن غير ما يفهم منه الخاصة بحسب
تواطئهم عليه اما العامة فيعنون بقولهم ممكن
ما ليس ممتنع من غير ان يشترطوا ولا واجب فيكون
معنى قولهم ليس بممكن ليس يمتنع فيكون معناه
الممتنع فاذا الممكن العامي هو ما ليس بممتنع وغير
الممكن ما هو ممتنع فكل شيء عندهم اما ممكن واما
ممتنع وليس قسم ثالث فيكون الممكن بحسب هذا الاستعمال

مقولا على الواجب كالجنس له وليس اسما مرادفا له بل
لان الواجب غير ممتنع في المعنى واما الخاصه
فانهم وجدوا معنى ليس بواجب ولا ممتنع ولم يكن
عند العامه لهذا المعنى اسم فان اسم الممكن
عندهم كان لمعنى آخر لكنه كان يصح ان يقال لهذا
الشيء انه ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون
بحسب الاستعمال العامي اي بمعنى انه غير ممتنع ان
ان يكون وغير ممتنع ان لا يكون فنقلوا اسم الممكن
وجعلوه دالا على دال ووضعوا اسم الممكن دالا
على ما ليس بممتنع ومع ذلك ليس بواجب وهو الذي
غير ضروري في الحد لحالين فهذا المعنى اخص من
المعنى الذي يستعمله العامة فيكون الواجب خارجا
من هذا الممكن ويكون قولنا ليس بممكن ليس

بمعنى ممتنع بل هو بمعنى ليس غير ضروري بل واجب
او ممتنع وكلاهما ليس بجهة الممكن لان ضعفاء
الراى اذا قالوا ليس بممكن وهم يتعقلون الممكن
الخاصى تخيل لهم معنى الممكن العامى وكان بممكن
على معنى الممتنع عندهم وكان الواجب خارجا عن الممكن
فتحيرون فى ذلك فان قالوا ان الواجب ممكن خاصى
والممكن الخاصى هو ممكن ان لا يكون صار الواجب عندهم
ممكن ان لا يكون او ان قالوا ان الواجب ليس بممكن
وتخيل لهم ان غير الممكن ممتنع صار الواجب ممتنعا
ولو انهم راعوا حدود النظر فاخذوا الممكن فى التمييز
على وجه واحد لم يلزمهم هذه الحيرة فانهم ان اخذوا
الممكن بمعنى انه لا ضرورة فى وجوده ولا علمه فنظروا
هل الواجب ممكن وحده والواجب خارجا عن الممكن

عن الممكن

عن الممكن و وجدوه ليس بممكن وحينئذ لم يلزم
ان ما ليس بممكن هو الممتنع لان الممكن ما كان ما ليس
بممتنع فيكون سلبه الممتنع بل ما لا ضرورة فى وجوده
ولا علمه فيكون ليس بممكن هو ما ليس بلا ضرورة
فى وجوده ولا فى علمه فصدق ليس بممكن على الواجب
اذ ليس هو بلا ضرورة لا فى وجوده ولا فى علمه لان
له ضرورة فى الوجود وايضا ان اخذوا الغير الممكن
بمعنى الممتنع فلم لم ياخذوا الممكن بمعنى غير الممتنع
فيصح على الواجب ولا يلزمه ان يقال ويمكن ان
لا يكون وذلك لانه لما عنى بالممكن غير الممتنع فليس
يجب ان يكون ما يمكن ان يكون ممكنا ان لا يكون
فليس ما هو غير ممتنع ان يكون غير ممتنع ان لا يكون
فيجتمع من هذا ان الواجب يقع فى الممكن العامى

ولا يقع في الخاص وان غير الممكن الخاص ليس بمعنى
الممتنع بل بمعنى الضروري اما في الوجود واما في العدم
وان الممكن ما ليس بضروري الحكم ومتى فرض حكمه
من ايجاب او سلب موجودا لم يعرض منه محال
وليس من شرط الممكن ان يكون معدوما في الحال
وموجودا فيه حتى يقال ان رسم الممكن انه ما ليس
موجود في الحال واذا فرض في الاستقبال موجودا لم
يعرض منه محال وذلك لانه ان كان السبب المانع من كونه
ممكنا صيرورته واجبا في وجوده فيجب ان يراعى
هذا السبب في جانب اللاوجود فانه ايضا ان فرض
معدوما في الحال كان في الحال واجبا في لاوجوده كذلك
وواجب العدم وممتنعا فان كان الامتناع الحالي لا يضر
الممكن فالوجوب الحالي لا يضر الممكن وان ممكن

الكون ان كان يجب ان لا يكون موجودا الكون فممكن
اللاكون يجب ان لا يكون موجود اللاكون ولكن
ممكن الكون هو بعينه ممكن اللاكون فممكن الكون
يجب ان لا يكون على اصلهم موجودا لا كون

في الواجب والممتنع

وبالجملة الضروري الواجب والممتنع
بينهما غاية الخلاف مع اتفاقهما في معنى الضرورية فذلك
ضروري في الوجود وذلك ضروري في العدم واذا تكلمنا
في الضروري امكن ان ينتقل اللسان بعينه الى كل واحد
منهما فنقول ان الحمل الضروري على ستة اوجه
يشترك كلها في الدوام فاولها ذلك ان يكون الحمل دائما
لم يزل ولا يزال كقولنا الله تعالى حي والثاني ان
يكون ما دام ذات الموضوع موجودا لم يفسد كقولنا
كل انسان بالضرورة حيوان اي كل واحد من الناس

دايما حيوان ما دام ذاته ليس دايما بلا شرط حتى يكون
حيوانا لم يزل ولا يزال قبل كونه وبعد فساده
والاول والثاني هما المستعملان والمراد اذا قيل ايجاب
او سلب ضروري ويعمهما من جهة ما معنى واحد وهو
الضرورة ما دامت ذات الموضوع موجودة اما دايما
ان كانت الذات توجد دايما واما مدة ما ان كانت
الذات قد تفسد واما الثالث فان يكون ذلك ما دام
ذات الموضوع موصوفه التي جعلت موضوعة معها لا
ما دامت ذات الموضوع موجوده مثل قولك ابيض
فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة اي لا دايما لم يزل
ولا ايضا ما دام ذات ذلك الشيء الابيض موجودة حتى
ان تلك الذات اذا بقيت ولم تفسد لكن البياض
زال عنها فقد توصف بانها ذات لون مفرق للبصر

بالضرورة بل ان هذه الضرورة تدوم ما دامت لا
موجوده ولكن موصوفة بالبياض واما الرابع فان
يكون ذلك ما دام المحمول موجودا وليس له ضرورة بلا
هذا الشرط كقولك ان زيدا بالضرورة ماش ما دام
ماشيا فليس يمكن ان يكون لا ماشيا وهو يمشي
واما الخامس فان يكون الضرورة في وقت ما معين
لا بد منه كقولنا ان القمر ينكسف بالضرورة ولكن
ليس دايما بل وقتا ما بعينه معينا والسادس ان يكون
بالضرورة وقتا ما لكن غير معين كقولك كل انسان
فانه بالضرورة متنفس في وقت ما وليس دايما
ولا وقتا بعينه وهذه الاقسام الاربعة فانها
اذا لم يشترط فيها شرط ما فات المحمول فيها يسمى
مطلقا وان اشترطت فيها جهة الضرورة كان الاولى

ان يكون الحمله جزاء من المحمول لا جهة داخلة على
المحمول وذلك لان المحمول في ذلك لا يكون وحده محمولا
بل مع زوايد وتلك الزوايد مع المحمول لا يعقل كالشي الواحد
ما لم يكن فيها الجهة على انها كالبعض منها واما
في المقدمة الضرورية فان المحمول منفصل بنفسه في
ان يقصد حمله والجهة لا يعقل فيه شيئا في الربط فيكون
المحمول هو بذاته كمعنى واحد والجهة داخلة عليه
في متلازمات ذوات الجهة المتلازمات التي يقوم
بعضها مقام بعض هذه طبقات فطبقة هي هكذا
واجب ان يوجد ممتنع ان لا يوجد ليس بممكن
بالمعنى العامي الا يوجد وبما بعض هذه منعا لسه ايضا
ملزومنا ليس بواجب ان يوجد ليس بممتنع ان
لا يوجد ممكن الا يوجد المعنى العامي لا الخاص

وطبقة اخرى وهي هكذا واجب ان لا يوجد ممتنع
ان يوجد ليس بممكن ان يوجد بالمعنى العامي لا الخاصي
وكذلك نقايضها مثل ليس بواجب لا يوجد ليس
بممتنع ان يوجد ممكن ان يوجد بالمعنى العامي
وطبقة اخرى من الممكن الخاصي الحقيقي ولا ينعكس
فيها الاشياء فقط ممكن ان يكون وممكن الا يكون
ونقيضها متعاكسان وليس يلزمها من ساير الجهات
شيء لزومها متعاكسان واما الممكن ان يكون بالمعنى العامي
فلا يلزمه ممكن ان لا يكون على ما اوضحناه قبل واما
اللوازم التي لا ينعكس فان واجب ان يوجد يلزمه
ليس بممتنع ان يوجد وما في طبقته مثل ليس بواجب
ان لا يوجد وممكن ان يوجد العامي وليس بممكن
ان يوجد الخاصي لانه واجب لا ممكن وليس بممكن

ان لا يوجد الخاصي لانه ممتنع ان لا يوجد لا ممكن
حقيقي ان لا يوجد وكذلك الممتنع ان يوجد يلزمه
سلب الواجب ان يوجد وما في طبقته وسلب الممكنين
الحقيقيين اعني المعدول والمحصل والممكن ان يكون
لحقيقي يلزمه ممكن ان يكون لعامي وما في طبقته
وممكن لا يكون لعامي وما في طبقته ويتوصل من
هذا الى باقي ما بقي فصل في المقدمة والحد
المقدمه قول يوجب شيا لشي او سلب شيا عن
شي جعلا جزء قياس والحد هو ما ينحل اليه
المقدمه من جهة ما هي مقدمة اذا انحل الربط
فلا محاله انه لا يبقى الا موضوع ومحمول
في المقول على الكل والمقدمة التي فيها مقول على الكل
فهي التي شي مما يقال عليه الموضوع الا ويقال عليه

المحمول

المحمول والسلب بحسبه وكل مقدمة اما مطلقه واما
ضرورية واما ممكنه في المطلقات المطلقة
فيها بابان راى ثاوفرسطس ثم ثامسطيوس
وغيره انما هي التي لم يذكر فيها جهة ضرورة
الحكم او امكان الحكم بل اطلق اطلاقا فيجوز ان يكون
الحكم موجود بالضرورة ويجوز ان يكون الحكم
موجودا لا بالضرورة اي لا دايما وليس يبعد ان يكون
هذا راى الفيلسوف في المطلقه على ان الفيلسوف
يجوز ان يكون كليتان موجبه وسالبه مطلقتين
صادقتين كقولك كل فرس نايم وشي مما هو فرس
بنايم ويستعمل الحكم الكلي الموجب المطلق في الحكم الكلي
السالب المطلق واصحاب هذا الراى يرون ان ذلك
جايز وليس بواجب لان الفيلسوف قد يورد

ايضا في المطلقات امثلة لا يجوز فيها ذلك بل هي
ضرورية دايما واما اصحاب الراى الثاني ومنهم
الاسكندر وعدة من المحصلين من المتاخرين ممن
هو اشدهم تحصيلا فيرون ان هذا النقل واجبا
في المطلق وان المطلق هو الذي لا ضرورة في حكمه
الا على احدى الجهات الاربع المذكورة بعد الجهتين
الاولتين فكان المطلق عندها ولا ما يكون الحكم فيه
موجودا او ليس يجب دايما ما دام ذات المحكوم عليها
موجوده بل وقتا ما وذلك الوقت اما ما دام الموضوع
موصوفا بما وصف به لقولك كل ابيض فهو ذو لون
مفرق للبصر او ما دام المحمول محكوما به او في
وقت معين ضروري كالسوف للقمر والكون في
الرحم لكل انسان او في وقت ضروري ولكن غير معين

كالتنـ

كالتنفس للحيوان وليس يجب ان هذا الوقت وقتا
واحدا يشترك فيه الجميع معا بل وقتا ما لكل واحد
يخصه وليس يبعد ان يكون هذا الراى راى الفيلسوف
ونحن لا نشتغل بتفضيل احد الرايين على الآخر بل
نعتبر احكام المطلق بالوجهين جميعا ويظهر لك ذلك
لما فصلنا المحصورات المطلقة فقولنا كل ب آ بالاطلاق
فمعناه ان كل واحد مما يوصف عند العقل او الوجود
بانه ب سواء كان يوصف بانه ب دايما او يوصف
بانه ب وقتا ما بعد ان يكون ب فذلك الشيء يوصف
آ لا الذى متى اعتد ما يوصف بانه ب او في وقت
آخر ودايما او لا دايما هذا على راى ثاوفرسطس
واما الراى الثاني فلا يخالف الراى الاول من جهة
الموضوع فلا شك ان قولنا كل متحرك معناه كل ما يوصف

بانه متحرك ولوضع له كان دايما او وقتا فان
معنى المتحرك في الشيئين واحد لا تختلف بعد الثبات
والملك امر عارض للمعنى غير مقوم للمعنى لكنهم
يخالفون في جانب المحمول فان لان الاولين اخذو الحكم
بالمحمول اعم مما يمكن ان يفهم منه من غير شرط دوام
او لا دوام البتة وهولاء خصصوا شرطا لا دوام فيكون
معنى قولنا كل ب آ عندهم ان كل ما يوصف بب كيف
وصف به بالضرورة او بغير الضرورة فذلك الشيء يوصف
بانه آ لا بالضرورة بل وقتا ما على قيل وكذلك قولنا
لا شيء من ب آ على الاطلاق معناه انه لا شيء مما يوصف
بانه ب كيف وصف به الا و سلب عنه آ لا يدري
كيف ومتى واما سلبا في وقت ما والجزئيات يعرف فيهما
من الكليتين   في الضروريات   قولنا كل

بـ

ب آ بالضرورة معناه ان كل واحد مما يوصف
عند العقل بانه ب دايما او غير دايم فذلك
الشيء دايما ما دام عين ذاته موجودة يوصف
بانه آ تحقق لك كل جسم بالضرورة وقولنا بالضرورة
لا شيء من ب آ معناه انه ليس شيء مما يوصف
بانه ب كيف كان يوصف به بضرورة او وجوده
غير ضروري الا و يسلب عنه دايما آ في كل وقت
ذاته فيه موجودة وانت تعرف الجزئيين من
الكليتين الا في شيء واحد وهو ان الجزئي لا يجعله
دوام السلب والايجاب ضروريا بل دوام يستحقه
طبيعته فانه يمكن ان يكون بعض الناس مسلوبا
عنه الكتابة او موجبة له ما دام ذاته موجودة
ولكنه باتفاق ليس باستحقاق ولا لذلك في الكليات

فانهما ما لم يستحق دوام السلب والايجاب لم يكن
القضية موثوقا بصدقها بل لا يكون صادقه البتة
فان الصدق هو بالمطابقه وهذه المطابقه لا يتحقق
الا فيما يجب لدوام له بل نحن لا نحكم في قضية محمولها
ممكن وزمانها مستقبل بانها صادقه او
كاذبه ما لم يطابق الوجود او لم يخالفه
في الممكنات اما الممكن فهو الذي حكمه
من سلب او ايجاب غير ضروري واذا فرض موجودا
لم يعرض منه محال فمعنى قولنا كل ج ب بالامكان
ان كل واحد مما يوصف بانه ج كيف كان فان
ايجاب ب عليه غير ضروري واذا فرض هذا الايجاب
حاصلا لم يعرض منه محال وعلى هذا القياس فاعرف
السالبه الكليه والجزئيه وفرق بين قولنا بالضرورة

ليس وبين قولنا ليس بالضرورة فالاول سالبة ضرورية
والثاني سالبة للضرورة لكنه قد يظن ان قولنا ليس
بالضرورة يلزمه يمكن ان لا ولا يميزون ذلك وانما
يلزمه يمكن ايضا بالمعنى المتعارف عند العامة
دون المصطلح عليه عند الخاصه وكذلك فرق
بين قولنا بالامكان ليس وقولنا ليس بالامكان
فالاول سالبه ممكنه والثاني سالبة الامكان
لكنه قد يظن ان سالبه الامكان كقولنا ليس
بممكن يلزمه بالضرورة لا وذلك انما يلزمه اذا كان
الممكن بالمعنى العامي دون الخاصي واما الممكن
الخاصي فاذا سلب وجب ان يلزمه ضرورة ولكن
لا لوجود دون عدم ولا لعدم دون وجود فان
ما ليس بممكن حقيقي فهو اما ضروري الوجود واما

ضروری الا وجود ولیس احدهما بعینه وجهل
جماعة من المنطقیین بهذه الاحوال اوقعهم في
خطاء كثير استمر وعليه في احكام ذوات الجهة

في عكس المطلقات — العكس

هو تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء
السلب والايجاب بحاله والصدق والكذب بحاله
والمشهور ان السالبة الكلية المطلقة ينعكس
مثل نفسها فانا اذا قلنا لا شئ من ب آ صدق
لا شئ من آ ب والا فليكذب لا شئ من آ ب
وليصدق نقيضه ان بعض آ ب ولنعرض ذلك
البعض شيئا معينا وليكن ج ذلك الشئ هو ج آ
و ب فيكون ذلك البا الفا وكان لا شئ من ب آ
هذا خلف والحق في هذا هو انه انما يصح هذا العكس

لا

لان كل ما يعد في المطلقات بل عامة مطلقة ليس شرط
صحته الحاق الضروره فيها زمان تحلف في الاشخاص
بل معنى غير الزمان ومثال ذلك ان يكون الشرط
الذي يصح معه الحاق جهة الضروره شرط ما دام
الموضوع موصوفا بما وضع معه مثل قولنا كل مستقل
متغير فانك ان الحقت به جهة الضروره وجب
ان يقول بلسانك او في نفسك ما دام موصوفا بانه
منتقل وربما لم يصدق ان يقول ما دام موجود
الذات ففي هذه المطلقات يلزم هذا العكس في
مثلها اذا صدق لا شئ كذب بعض او صدق
بعض كذب لا شئ من غير اشتراط زمان بعينه
بل مطلقا وامثال هذه هي المستعملات في العلوم وان كانت
اخص من الواجب عن نفس اللفظ فان لم يكن هكذا

فليس يجب ان ينعكس الكليه السالبه المطلقة
مثل الامثلة التى يوردها المعلم الاول مما السلب فيه
فى زمان ما كقولنا لا شئ من الحيوان بمتحرك بالارادة
اى فى وقت سكونه وقولنا لا شئ من الحيوان بنايم
فانه ناخذ هذه وامثالها سوالب مطلقة فهذه
لا ينعكس البتة   والموجبة الكليه لا شك
انها لا ينعكس كليه موجبة فليس اذا صدق قولنا
ان كل انسان متحرك يصدق ان كل متحرك انسان ولكن
ينعكس جزئية موجبة اما البيان المشهور المستمر على
الشرط المذكور له فهو انه اذا كان كل ج آ فبعض
آ ب والا فلا شئ من ا ب فلا شئ من ب آ وكان
كل ج آ هذا خلف واما البيان الحقيقى الذى يجرى
فى كل قبا الافتراض انه اذا كان كل ج آ فيفترض شيئا

بعينه

بعينه هو ب وهو آ فليكن ذلك الشئ ج فج ب
وآ فا هو ب وهو ج ثم المشهور ان هذا العكس
مطلق ويجب ان يكون مطلقا على المعنى الاعم الذى
لا يمتنع ان يكون ضروريا مثل قولنا كل حيوان متحرك
حركة الارادة وجودا وكلا او بعض المتحرك بالارادة
حيوان ضرورة واما على الراى الثانى فليس يجب
ان يكون عكس المطلق مطلقا لما اوضحته
والجزئيه الموجبة المطلقة ينعكس مثل نفسها
وبيانها المشهور والحقيقى على مثال بيان الموجبة الكلية
ومثال ذلك بعض الناس كاتب وبعض الكاتب
انسان والسالبة الجزئية المطلقة لا عكس لها
فليس اذا صح قولنا ليس كل انسان بكاتب وصدق
يصدق ليس بعض الكاتب بناس   فى عكس

الضروريات فالسالبة الكلية الضرورية ينعكس
مثل نفسها سالبة كلية فانه اذا كان بالضرورة
لا شيء من ب آ فبالضرورة لا شيء من آ ب والا
فيمكن ان يكون آ ما ب فليكن ذلك ج حتى يكون
في وقت ما صار آ صار ب فيكون هو ب و آ ويكون
ذلك الشاء الفا هذا محال والكلية الموجبة الضرورية
ينعكس جزئية موجبة بمثل البيان الذي سلف
في المطلقة لكنه في المشهور يجب ان يكون عكسه
ضروريا لانه لو كان مطلقا لكان عكسه وهو داخل
في الاصل الاول مطلقا فكان بعض ب آ مطلقا وكان
الكل بالضرورة واما في الحقيقة فليس تجب هذا البيان
ولكن الصحيح ان عكس الضروري ربما كان مطلقا
كقولك بالضرورة كل كاتب انسان ثم يقول بعض الناس

كاتب

كاتب وذلك لا بالضرورة التي اياها نريد بل ان كان
ولا بد فبضرورة اخرى يصح ذلك على كل ممكن مثل
ان بعض الناس كاتب ما دام كاتبا ولسنا نقصد
في الضرورة مثل هذا ونقول كل ضحاك انسان بالضرورة
وبعض الناس ضحاك بالاطلاق والامكان فلا يجب ان
ينعكس مطلقة صرفة بلا ضرورة فربما كان المحمول
غير ضروري للموضوع والموضوع ضروري للمحمول
كالتنفس لذي الرؤية من الحيوان فليس دائما
له وذو الرؤية دائما للتنفس فليس ينعكس
المطلق العام بلا ضرورة والجزئية الموجبة الضرورية
بيانها مثل بيان الكلية واما الجزئية السالبة الضرورية
فلا ينعكس لانك تقول بالضرورة ليس كل حيوان
انسان ولا تقول بالضرورة ليس كل انسان بحيوان

في عكس الممكنات   اما الكلية السالبة
الممكنة الحقيقية فانها لا تنعكس مثل نفسها فانك تقول
ممكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا ولا تقول ممكن
ان لا يكون احد من الكتاب انسانا ولكنه قد نظن
في المشهور انها ينعكس جزئية والسبب في ذلك ان قولنا
يمكن ان لا يكون شيء من ب آ يصدق معه قولنا
يمكن ان يكون كل ب آ وهو ينعكس الى انه يمكن بعض
آ ب كما نذكره بعد ثم ظنوا ان هذا العكس يلزمه
يمكن ان لا يكون بعض آ ب ونحن سنبين ان هذا
العكس ممكن بالمعنى العامي لا الخاصي ولا يلزمه النقل
الى السلب واما الحق فيمتنع عكس هذه المقدمة فانك
اذا قلت يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا
فليس لك ان تقول يمكن ان لا يكون كل وبعض

الكتاب

الكتاب انسانا ولا يلتفت اليها متكلفون واما الكلية
الممكنة الموجبة فالمشهور انها ينعكس جزئية موجبة
ممكنة حقيقية فانه اذا كان كل ب آ بالامكان فبعض
آ ب بالامكان الحقيقي والا فبالضرورة لا شيء من آ ب
فبالضرورة لا شيء من ب آ هذا محال واما الحق فيوجب
انه ليس اذا كذب بعض آ ب بالامكان الحقيقي وجب بالضرورة
لا شيء بل ربما كان بالضرورة كل او بعض على ما قلنا وانما
وجب ان يصدق اذا كذب قولنا بعض آ ب بالامكان
العامي لكن الحق ان عكس الممكن الحقيقي الموجب
ممكن عامي يجوز ان يكون ضروريا ويجوز ان يكون
ممكنا حقيقيا واما الجزئية الموجبة الممكنة فان
حال عكسها في المشهور والتحقيق كحال الكلية الموجبة
الممكنة والبيان ذلك البيان بعينه   واما الجزئية

السالبة الممكنة فيظن انها ينعكس مثل نفسها للسبب
المذكور في الكلية السالبة الا ان الحق يمتنع عكسها
مثل ما بيناه في الكلية   في القياس   القياس
قول مؤلف من اقوال اذا وضعت لزم عنها بذاتها
لا بالعرض قول آخر غيرها اضطرارا ومعنى يلزم انه يحصل
التصديق به ويستفاد لازما للتصديق بتلك المقدمات
وشكله حتى ان كان بينا بنفسه وعمل عليه قياس
من مقدمات مثله في البيان لم يكن ذلك قياسا
حقيقيا   في القياس الكامل وغير الكامل
القياس الكامل هو القياس الذي يكون لزوم ما يلزم
عنه بينا عن وضعه فلا نحتاج ان يتبين ان ذلك
لازم عنه وغير الكامل هو الذي يلزم عنه شئ ولكن
لا يكون بينا في اول الامر ان ذلك يلزم عنه بل اذا اريد

ان يبين

ان يبين ذلك يبين بشئ آخر لكنه غير خارج من جملة
ما قيل اما بعض ما قيل اما نقيض ما قيل او عكسه
او بعض شئ منه وافتراضه على ما نوضح
في القياس الاقتراني والاستثنائي   القياس اما
ان يكون ما يلزمه ليس هو ولا نقيضه مقولا فيه
فيه بالفعل بل بالقوة ويسمى قياسا اقترانيا لقولك
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
واما ان يكون ما يلزمه هو او نقيضه مقولا فيه
ويسمى قياسا استثنائيا لقولك ان كانت النفس
لها فعل بذاتها فهي قائمة بذاتها لكن لها فعل
بذاتها فهي قائمة بذاتها   في اجزاء القياسات
الاقترانية واشكالها   كل قياس اقتراني
فانما يكون عن مقدمتين تشتركان في حد وتفترقان

في حدين فيكون الحدود ثلثه ومن شان المشترك
فيه ان يزول عن الوسط ويربط ما بين الحدين
الاخرين فيكون ذلك هو اللازم مثل قولنا كل
جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
والحدود الثلثه جسم ومؤلف ومحدث والمؤلف
مكرر متوسط والجسم والمحدث لاينكرران واللازم
هو مجتمع منها فالمتكرر يسمى حدا اوسط والباقيان
يسميان الطرفين والراسين والطرف الذي يريد ان
نصير محمول اللازم يسمى الطرف الاكبر والذي يريد
ان يكون موضوع اللازم يسمى الطرف الاصغر
والمقدمه التي فيها الطرف الاكبر يسمى الكبرى
والتي فيها الطرف الاصغر يسمى الصغرى وبالنف
كبرى وصغرى يسمى قرينه وهيه الاقتران يسمى

شكلا

شكلا والقرينه التي يلزم عنها لذاتها قول آخر يسمى
قياسا ويسمى لوحموس واللازم ما دام لم يلزم
بعد بل يساق اليه بالقياس يسمى مطلوبا فاذا لزم
يسمى نتيجه والحد الاوسط ان كان محمولا في مقدمة
موضوعا في الاخرى يسمى ذلك الاقتران شكلا اولا
وان كان محمولا فيهما يسمى شكلا ثانيا وان كان
موضوعا فيهما يسمى شكلا ثالثا ويشترك الاشكال
كلها في انه لا قياس عن جزئيين ولا يشترك ما
خلا الكاينه عن الممكنات في انه لاقياس عن
سالبتين ولاصغرى سالبه كبراها جزئيه
والنتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم اعني الكليه
والجزئيه في الكيف اعني الايجاب والسلب ثم تخص
كل شكل شرايط في ضروب الشكل الاول

من المطلقات والشكل الاول انما ينتج فيه ما
كان كبراه كلية وصغراه موجبة فيكون لامحالة
قرائنه اربع الضرب الاول من كليتين
موجبتين مثاله كل ج ب وكل ب آ فهو قياس
كامل على ان كل ج آ ولقولك ان كل جسم مؤلف
وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والضرب الثاني
من كليه موجبه صغرى وكليه سالبه كبرى
ينتج كليه سالبه مثاله كل ج ب ولا شيء من ب آ
فهو القياس الكامل على انه لا شيء من ج آ وكقولك
كل جسم مؤلف ولا شيء مما هو مؤلف بقديم ينتج
انه لا شيء من الاجسام بقديم والضرب الثالث
من موجبتين والصغرى جزئيه ينتج جزئية موجبة
كقولك بعض ج ب وكل ب آ فهذا قياس كامل

على ان

على ان بعض ج آ ومثاله قول القائل بعض الفصول
بعد وكل بعد لم فبعض الفصول لم والضرب
الرابع من جزئية موجبه صغرى وكليه سالبة
كبرى ينتج سالبه جزئية كقولك بعض ج آ ولا
شيء مما هو ب آ ينتج ليس كل ج آ مثاله بعض
الفصول لم ولا شيء مما هو لم بكيف فلا كل فصل
بكيف وسائر الاقترانات التي لك ان تعرفها
بعد هذه الاربعة فلا ينتج شيئا بعينه بل اذا صدق
جميع طرفيها على الايجاب في مادة وجدت مادة
اخرى انما يصدق فيها جميع الطرفين على السلب
فيكون الاقتران واحدا بعينه ثم قد علمت ان الشكل
الاول ينتج جميع المطالب المحصورة الاربع وما لم
يكن فيها جزى فلا ينتج جزئيا في الشكل الثاني

من المطلقات واما الشكل الثاني فالمشهور فيه انه
مهما كانت فيه كلية واحدى المقدمتين مخالفة
للاخرى بالكيف كان منتجا ولو من المطلقات
واما الحق فهو جواب ان السالبة المطلقة اذا لم تكن
بالشرط المذكور وبحيث تنعكس كليتها على نفسها
بالمذهب الحق لم يلزم في الشكل الثاني من المطلقتين
نتيجة كما لا يلزم من الممكنتين فيه على ما تبين فيهما
والذي يكون بحيث يلزم عنه نتيجة فقد علم آنفا
ان قياساته غير كاملة والضرب الاول من كليتين
والكبرى سالبة مثل قولك كل ج ب ولا شيء من
ا ب فنقول انه ينتج لا شيء من ج ا لان اذا اخذنا
السالبة المطلقة الكلية بحيث تنعكس فيصير
ولا شيء من ب ا وكان كل ج ب فلا شيء من ج ا

عكم

لحكم الشكل الاول وقد تبين بالخلف انه ان لم يصدق
قولنا لا شيء من ج ا فبعض ج ا على ما فرضنا من
ان الكلية السالبة تكذب معها الجزئية الموجبة
للشرط المتقدم فاذا كان بعض ج ا ولا شيء من ا ب
كان لا كل ج ب وكان كل ج ب هذا محال والضرب
الثاني من الكليتين والصغرى منهما سالبة مثل
قولك لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا
ولنعكس الصغرى فنقول كل ج ا ب ولا شيء من
ب ج ينتج لا شيء من ا ج ونعكس لا شيء من ج ا
وبالخلف انه ان كان بعض ج ا وكل ا ب فبعض
ج ب وكان لا شيء من ج ب هذا خلف
والضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية
سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل بعض ج ب

ولا شيء من آ ب فليس كل ج آ لسن بعكس الكبرى
وبالخلف ايضا انه ان كان كل ج آ ولا شيء من ج ب
وكان بعض ج ب هذا خلف والضرب الرابع
من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى
ينتج جزئية سالبة مثل قولك ليس كل ج ب وكل
آ ب فليس كل ج آ ولا يتبين بالعكس لان الصغرى
سالبة جزئية لا تنعكس والكبرى تنعكس جزئية واذا
اضيفت الى الصغرى كانتا جزئيتين لا ينتجان بل يجب
ان يأخذ الافتراض بدل العكس ههنا بان نفرض
البعض الذي هو ج وليس ب فيكون لا شيء من د ب
وكل آ ب فلا شيء من د آ ثم نقول بعض ج د فلا شيء
من د آ فليس كل ج آ ويتبين ايضا بالخلف انه
ان كان كل ج آ وكل آ ب فكل ج ب وكان ليس

كل ج

كل ج ب فكلها هي الضروب المنتجة وما عداها عقيمة
للسبب المذكور في مثلها في الشكل الاول و في الشكل
الثالث من المطلقات واما الشكل الثالث من المطلقات
فان شريطته في الانتاج ان يكون الصغرى موجبة
ثم لا بد من كلية في كل شكل فتكون قرائنه ستة
الاولى من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة
كقولك كل ب ج وكل ب آ فبعض ج آ لسن بعكس
الصغرى ورد القرينة الى ثالث الاول وبالخلف انه
ان كان لا شيء من ج آ وكل ب ج فلا شيء من ب آ
هذا خلف والثانية من كليتين والكبرى سالبة
ينتج سالبة جزئية ويتبين بعكس الصغرى وبالخلف
والثالثة من جزئية موجبة صغرى وكلية
موجبة كبرى ينتج جزئية موجبة كالضرب

الاول وعلى نحو بيانه والرابعة من صغرى موجبة
كلية وكبرى موجبة جزئية تنتج جزئية موجبة
مثاله كل ب ج وبعض ب آ تنتج بعض ج آ وتبين
بان نعكس الكبرى ونجعلها صغرى ونقرن بها
الكبرى فينتج بعض ا ج ثم ينعكس فبعض ج آ فبهذا
العكس الثاني يصح ان النتيجة مطلقة على الراى الاول
واما على الراى الثاني فلا تتبين بهذا العكس فانه
لا يجب ان يكون عكس المطلقة بالراى الثاني مطلقة
بل مطلقة بالراى الاول بل بالافتراض على ما سنبينه
في مواضع اخرى وقد يتبين ان هذا الضرب منتج
بطريق الخلف ايضا والخامسة من كلية موجبة
صغرى وجزئية سالبة كبرى تنتج جزئية سالبة
ولا يمكن ان يتبين بالعكس بمثل ما قلناه في رابع

الثاني

الثاني لكن بالافتراض فليكن البعض الذي هو ب
وليس آ د فيكون كل ب ج وبعض ب د فبعض
ج د ولا شئ من د آ فليس كل ج آ فقد تبين ايضا
بالخلف انه ان لم يكن كذلك بل كان كل ج آ وكل ب د
فكل ب آ وكان ليس كل ب آ هذا خلف والسادسة
من صغرى جزئية موجبة وكبرى كلية سالبة تبين
بعكس الصغرى وبالخلف ان النتيجة جزئية سالبة
فهذه هي الضروب المنتجة وما بعدها عقيمة وقد
تبين لك ان هذا الشكل لا ينتج مطلوبا كليا وينتج
الجزئي وان لم يكن المقدمة جزئية في التاليف
من الضروريات اما الشكل الاول من الضروريين
فلا يخالف المطلقتين في الانتاج وفي الحال الا
بجهة الضرورة في المقدمات النتيجة واما الشكل

الاخيرات فلا تخالف ايضا نظيريهما في المطلقات
في الانتاج وفي تصحيح الانتاج لقوة الاول الا في شيئين
احدهما الجهة والثاني ان رابع الثاني وخامس
الثالث كانا انما يتبينان في المطلقتين بالافتراض
والخلف وهاهنا قد يتعذر ذلك فانا ان رفعنا الضروري
السالب وجب ان نضع الموجب الذي يقابله ممكنا
عاميا لا حقيقيا فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى
لبيان الخلف كان الاقتران من ممكن عامي ومن
ضروري ونحن لم نعرف بعد ان هذا الاقتران
ماذا ينتج ولا ان وضعنا الممكن كالموجود نفع
ذلك ايضا فانا لم نعرف بعد هذا الاختلاط الذي
من موجود ومن ضروري فكيف نعرف ما نعرض
من ذلك فانا اذا استعملنا الافتراض فان احد

قياسي

قياسي الافتراض قد يكون ضروريين واما
القياس الثاني فيكون من وجودية وضرورية
وذلك مجهول وانت تعلم ان كل افتراض فانما يتم بقياسين
قياس من الشكل بعينه وقياس من الشكل الاول
ولكن اذا تركنا هذا المأخذ فرجعنا الى الامور
انفسها لحولنا ان نعلم ان الاختلاط من وجودي
صغرى وضروري كبرى في الشكل الاول وان لم
ننبه عليه بعد فليس قياسا غير كامل بل يحتاج
الى بيان يدل على انه منتج فحينئذ نجد سبيلا الى استعمال
وجهي الخلف والافتراض في هذا البيان فلنشر بهما
في اختلاط المطلق والضروري في الشكل
الاول ان الحق في اختلاط المطلق الاول والضروري
في الشكل الاول هو على ما يراه المعلم الاول ان العبرة

الكبرى ان كانت مطلقة فالنتيجة مطلقة مثلها
وان كانت ضرورية فالنتيجة مثلها اما في المطلقه
فلاشك فيه واما في الضروريه فلان قولنا كل
ب آ بالضرورة او بالضرورة لاشئ من ب آ معناه
ان كل واحد مما يوصف بج ويوضع لب ويكون
ب وقتا ما لا بالضرورة او دايما فذلك الشئ موصوفا
دايما في كل وقت بانه آ او غير موصوف ولا في وقت
البتة بانه آ فيكون ج الموصوفة بب كيف وصفت
به داخله في هذا الحكم وهاهنا شيء يجب ان يعلم
وهو انه اذا كانت الكبرى مطلقة ووقت اطلاقها
مادام ذات الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة
تكون ضرورية لان ج ب دايما وقد وضع ان ب
مادام ب فهو آ فج دايما آ فهاهنا قد يكون النتيجة

ضرو

ضرورة والكبرى مطلقة في اختلاطهما في الشكل الثاني
واما الشكل الثاني فان الظاهر والمشهور هو
ان الكبرى السالبة التي تصير كبرى الاول بعكس
او افتراض وان النتيجة في حكمها بناء على ان السالبة
المطلقة ينعكس مثل نفسها من وجه وقد قلنا
في ذلك ما قلنا والحق يوجب فيها ما لا يجب ان
نستحيه وهو ان النتيجة دايما ضرورية فاما
ان كانت المطلقه بحيث يصدق ضرورية فلا
خفاء به وان كانت بحيث تكذب ضرورية فلان
ج و آ لما اختلفا في ان احدهما موضوع لب دايما
وبالضرورة او غير موضوع له البتة في وقت
والاخر موضوع له لا دايما او غير موضوع له لا دايما
فبين طبيعتي ج و آ خلاف ذاتي واحدهما

مسلوب عن الآخر بالضرورة ويجب ان يقتصر
على هذا القدر من البيان اعتمادا على فهم
المتعلم واذا لم يقنع بهذا القدر فليرجع الى الكتب
الكبيرة التي استقصينا فيها هذا الباب وغيره
بقدر الطاقة ولنا ان نبين من هذا البيان بعينه
ان هذا الاختلاط ينتج وان كان من السالبتين
او موجبتين في هذا الشكل وتكون النتيجة سالبة
ضرورية وذلك لان المطلق الذي يكون حقيقيا
صرفا فسلبه وايجابه بمنزلة واحدة ثم اذا اختلف
فيه المحمول الى الطرفين في الدوام واللادوام وان
اتفقت في الايجاب والسلب كان منهما خلاف
ضروري   في اختلاطهما في الشكل الثالث
واما الشكل الثالث فان المشهور من حاله

ان المقدمتين اذا كانتا كليتين موجبتين فايتهما
كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية لان لك
ان تعكس المطلقة منهما وتجعلها صغرى الاول
فينتج ضروريا فان احتجت الى عكس ثان كان
عكسه في المشهور ضروريا ولكن قد منع الحق هذا
العكس وفرغنا منه والحق ان النتيجة تتبع الكبرى
فان كانت الكبرى من كليتين سالبة فلا خلاف
في ان الاعتبار بها وان كانتا من كلية وجزئية
فالمشهور ان العبرة للكلية لانها تصير كبرى الاول
الا ان تكون السالبة جزئية فالمشهور في هذا الشكل
والثاني ان النتيجة لا تكون ضرورية في حال وقيل
ان ذلك خطأ في النسخ والحق يوجب ان العبرة
للكبرى وان كانت جزئية ويبين بالافتراض

فليس ذلك والكبرى جزئية سالبة ضرورية
فنقول ان النتيجة ضرورية فليفرض من اب
الذى ليس ب آ د فبالضرورة لاشئ من د آ ولكن
كل ب ح وبعض ب د فبعض ح د وبالضرورة
لاشئ من د آ فبالضرورة بعض ج ليس آ وهكذا
يبين اذا جعلت الكبرى جزئية موجبة ضرورية

في التاليف من الممكن في الشكل الاول

اما القياس من ممكنتين في الشكل الاول فمثل القياس
من مطلقتين فيه في كل شئ الا اذا كان الصغرى
ممكنة سالبة فانه يكون منه قياس ولكن غير
كامل ويبين برد هاالى الموجبة فان الممكنة السالبة
في قوة الموجبة فينتج موجبة ثم ينقل تلك الموجبة
الى السالبة فالشرط المراعى في الانتاج هاهنا هو

في الكم اعنى كلية الكبرى لا الكيف حتى انه لا باس
فيه بالانتاج عن سالبتين في اختلاط الممكن
والمطلق في الشكل الاول واما اختلاط الممكن
والمطلق في الشكل الاول فلا شك ان الكبرى اذا كانت
ممكنة فالنتيجة مثلها لان ج موضوعة لب واما
ان كانت مطلقة صرفة لا ضرورة فيها البتة
فلا خلاف انها ان كانت موجبة فالنتيجة ممكنة
حقيقية وذلك لانا ان وضعنا وذلك ان النتيجة
الممكنة الحقيقية كاذبة كان الصدق اما ضرورة
ايجاب او ضرورة سلب فلنضع اولا ضرورة سلب
ولنجعل الصغرى الممكنة مطلقة موجودة وان كذبنا
ولكن يكون كذبنا غير محال فنقول بالضرورة ليس
بعض ج آ وكل ج ب فبالضرورة ليس بعض

ب آ وكان كل ب آ بالامكان هذا كذب ومحال

والقياس منتج واحدى المقدمتين كذب غير محال

فلا يلزم منه محال لان الكذب الغير المحال يمكن في وقت

ما ان يوجد و يوجد لا محاله حينئذ ما يلزمه

معه لانه ان كان يوجد هو دون ما يلزمه فليس

ذلك لازما له واذا كان يوجد وهو محال فليس بكذب محال

والكذب الغير المحال لا يلزمه منه محال فبقى ان يكون

لزومه بسبب الضرورة فهي كاذبة ولنجعل ايضا الضرورية

الجابية فقد بينا نحن ان النتيجة ضرورة ايضا فيكون

بعض ب آ بالضرورة وكان كل ب ممكن ان يكون

وان لا يكون آ اذا كان مطلقا لا ضرورة فيه

هذا خلف فاذًا النتيجة ممكنةٌ حقيقيةً الا ان يكون

الكبرى مطلقه على الراى الاول فحينئذ قد ينتج

مطلقة

مطلقة على ذلك الراى لانا سنبين ان الكبرى الضرورية

مع الصغرى الممكنه ينتج ضرورية فيكون تارة ينتج ضرورية

وتارة غير ضرورية فيكون اللازم هو المطلق الذى

يعمهما واما ان كانت الكبرى سالبة مطلقة

فالمشهور ان النتيجة ممكنة عامة تارة وتارة تكون

ممكنة حقيقيه وقد ينتج ايضا ضرورية لقولك كل

انسان يمكن ان يتفكر بالضرورة ولا شئ مما يتفكر

بغراب فبالضرورة لا شئ من الناس بغراب واما

في التحقيق فان هذا ايضا انما يكون اذا كانت المطلقة

على حسب الراى الاول واما ان كانت مطلقة صرفة

لم ينتج الا ممكنة حقيقيه ويتحو من ذلك البيان بعينه

الذى قيل حين كانت المطلقة موجبة لانه ان لم

يكن قولنا لا ضرورة في ان يكون او لا يكون ج آ صادقا

فليكن ضرورة كون او لا كون ونعمل ما عملناه هناك
واما المثال الذي اورد في المشهور فانه لا يلايم المطلق
على الراس الثاني لان كبرى آه ضروري في اختلاط
الممكن والضروري في الشكل الاول اما اختلاط الممكن
والضروري في الشكل الاول فان كانت الكبرى ممكنة
فلا شك ان النتيجة ممكنة لان ج موضوعة لب
واما ان كانت الكبرى ضرورية فالمشهور انها ان كانت
موجبة فالنتيجة ممكنة حقيقية والا فليس يمكن ان
يكون كل ج آ فاذا بالضرورة ليس بعض ج آ وكان
بالضرورة كل ب آ فبالضرورة ليس بعض ج ب وكان
ممكنا ان يكون كله هذا خلف واما في التحقيق فليس
الخلف بخلف فان بعض تلك النتيجة ليس ممكن عامي
حتى يلزمه بالضرورة لا والحقيقة توجب ان النتيجة

ضرورية لانا وضعنا ان كل ج آ بالامكان الحقيقي وكان
كل ج ب بالامكان الحقيقي ينتج على ما بينه بعد ان بعض
ب آ بالامكان الحقيقي وامكن ان لا يكون آ وهو بالضرورة
آ هذا خلف ويبين هذا بوجه آخر اقرب الى الافهام
فنقول انه اذا كان كل ب آ بالضرورة اي كل ما
يقال له ب فذلك ليس دايما هو آ بل اذا قيل له ب
كان دايما آ لا ما دام موصوفا بانه ب فان الضرورة
التي ايا ها نعني في هذه الاشكال غير هذه وقد بينا
بل ما دام ذات ج الموصوفة بانها ب موجودة
فاذا صار ج ما ب فانه يكون قبل كونه ب او كذلك
بعد كونه وبعد زوال ب عنه والمثال لتقرير
هذا قولنا كل انسان يمكن ان يتحرك وكل متحرك
فهو جسم بالضرورة فكل انسان جسم بالضرورة واما

اذا كانت الكبرى سالبة ضرورية فالمشهور انه سح ممكنة
عامية فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة تصح مطلقة
والحق ان النتيجة ضرورية دايما لما بيناه   في الممكنتين
في الشكل الثاني   لا قياس في الشكل الثاني من ممكنتين
فانه ممكن ان يكون طبيعتان تحمل احديهما على
الاخرى كالحيوان على الانسان ثم تسلب عن احديهما
شيء بالامكان فيوجب على الاخرى ويمكن ان يكون
كذلك طبيعتان مختلفتان كالانسان والفرس ويكون
للحد الاوسط في جميع ذلك الحركة ولا يمكن ان يبين
بالعكس لان هذه الممكنة لا ينعكس ولا يمكن ان
يبين بالخلف لان القياسات التي تطرد اليها الخلف
مختلط بالضروريات التي لم تعلم بعد واذا علمت لم
سح شيئا ساقض المقدمات نعرفه بالتجربة

في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني   واما اختلاط
الممكن والمطلق في الشكل الثاني فالمشهور ان السالبة
اذا كانت مطلقة كلية يمكن عكسها وقيل ان كانت
جزئية يكفي الافتراض منها فانه يكون من اختلاطهما
قياس وسح سحه ممكنة عامة على ما قيل في الشكل
الاول والاولى سح والحق انه لا قياس من ممكنة ومطلقة
في الشكل الثاني الا ان لا توجد المطلقة الا بحيث يصح
ضرورية فحينئذ يكون اختلاطا آخر في الحقيقة
ويتبين لك هذا بما قلناه في الاختلاط من الممكنتين
والاختلاط من المطلقتين في هذا الشكل ومن امثلة
ذلك كل انسان متحرك بالامكان ولا حيوان واحد بمتحرك
مطلقا كما يستعمله المعلم الاول   في اختلاط الممكن
والضروري في الشكل الثاني واما اختلاط الممكن

والضروري في الشكل الثاني فالمشهور انه لا يفرق بينه وبين
الاختلاط في الاول الا في حال تضعيف النتيجه كما فرق
في الشكل الاول واما الحق فهو ان النتيجة دايما ضرورية
سالبة ولو عن سالبين او عن موجبين وكيف كان
بعد ان يكون الكبرى كلية وبيان ذلك مثل بيان
اختلاط المطلق والضروري في هذا الشكل في اختلاط
الممكنتين في الشكل الثالث واما الممكنتان في الشكل
الثالث فقد يكون منهما قياس اذا كان احديهما
كليه وان كانت الصغرى سالبه سالبة وينتج دايما
ممكنه حقيقيه وبيان ذلك اما فيما يرجع الى الاول
بعكس واحد فبالعكس واما فيما يرجع الى الاول بعكس
ولكن يحتاج في انتاج المطلوب الى عكس ثان او فيما
لا يرجع الى الاول فبالافتراض لان عكس النتيجة الاولى

وان كانت

وان كانت تكون ممكنة فانها تكون ممكنة عامية
لا يلزم ذلك لان يكون ضرورية في اختلاط
الممكن والمطلق في الشكل الثالث واما اختلاط الممكن
والمطلق في الشكل الثالث فالمشهور انهما اذا كانتا
موجبتين فالنتيجه ممكنة حقيقيه لا محاله لانك
يمكنك ان تجعل المطلقه صغرى فينتج الممكنه ولو
بعكس ثان واما ان كانت احديهما سالبة والمطلقة
موجبة فحكمهما حكم الموجبتين لان السالبه الممكنة
موجبه في القوة فلا يعسر من انتاج الممكن شيئا وان
كانت السالبه مطلقة فلا يكون في الاول الا كبرى
وينتج ممكنة عامية فربما كانت حقيقية وربما
كانت ضرورية واما الحق فهو ان النتايج كلها ممكنة
وان كانت المطلقة صرفة فممكنة حقيقيه وان كانت

غير صرفة ممكنة عامة ولكن ذلك اما بعكس واما
بافتراض فيما سوى ذلك في اختلاط الممكن
والضروري في الشكل الثالث واما اختلاط الممكن
والضروري في الشكل الثالث فالمشهور على ما قيل في
الاختلاط الاول الا في حال تضعيف النتيجة اما
المحقق من الراي فيوجب ان النتيجة تتبع الكبرى وبين
ذلك في احدى العكس بالعكس وفي ذي العكسين
بالافتراض في القضايا الشرطية قد قلنا
في القياسات الحملية مطلقة ومنوعة ومتفقة الجهات
ومختلفة وبقي علينا ان نذكر القياسات التي تنتج
مطلوبات شرطية بالاقتران فان الشرطيات
قد تطلب كما تطلب الحمليات ولنذكر اولا فصولا
تعين في تحقيق المقدمات الشرطية فنقول ان الايجاب

والسلب

والسلب انما هما في الحمل فقط بل وفي الاتصال والانفصال
فانه كما ان الدلالة على وجود الحمل ايجاب في الحمل
كذلك الدلالة على وجود الاتصال ايجاب في المتصل
كقولنا اذا كان كذا كان كذا والدلالة على
وجود الانفصال ايجاب في المنفصل كقولنا
اما كذا واما ان يكون كذا وكما ان الدلالة
على رفع وجود الحمل سلب في الحمل كذلك الدلالة
على رفع الاتصال كقولنا ليس اذا كان كذا او رفع
الانفصال كقولنا ليس اما ان يكون كذا واما
ان يكون كذا سلب في المنفصل والمتصل وكل
سلب فهو ابطال الايجاب ورفعه والايجاب
والسلب في الاتصال والانفصال قد يكون محصورا
كليا وجزئيا وقد يكون مهملا فانك اذا قلت

اذا كان كذى كان لذى واما ان يكون كذى واما
ان يكون لذى واذا قلت ليس اذا كان كذى كان
كذى او ليس اما يكون كذى واما ان يكون كذى فقد
اهملت واما اذا قلت كان لذى كان كذى او دائما
اما ان يكون كذى او يكون كذى فقد حصرت حصرا
كليا موجبا واذا قلت ليس البتة اذا كان كذى
كان كذى او ليس البتة اما ان يكون كذى واما ان يكون
كذى فقد حصرت حصرا كليا سالبا وان قلت قد
يكون اذا كان كذى كان كذى او قد يكون اما كذى
واما كذى فقد حصرت حصرا جزئيا موجبا واذا قلت
قد لا يكون اذا كان كذى كان كذى او ليس كلما كان
كذى كان كذى او قلت قد لا يكون اما كذى واما كذى
او ليس دائما اما كذى واما كذى فقد حصرت حصرا سالبا

جزئيا

والجزء الاول من كل شرطي الذى يقترن به حرف الشرط
وينتظر جوابه يسمى مقدما والثانى تاليا وكل
واحد منهما فى نفسه قضية وقد يكون كل واحدة
منهما حملية وقد يكون شرطية متصلة ومنفصلة
وقد يكون محصورة ومهملة وسالبة وموجبة
وليس سلب الشرطية وايجابها وحصرها واهمالها
تابعا للمقدم والتالى بل للشرط فانك لو قلت لو كان
ليس آ فليس ب ج فالمقدمة موجبة وان كان
المقدم والتالى سالبتين وانما كانت موجبتين
لانك اوجبت الاتصال وعلى هذا فقس فى غيره

في المقدمة الشرطية الواحدة والكثيرة

والمقدمة فى الشرطى المتصل فقد يكون قضايا كثيرة
ومع ذلك فقد يكون المقدمة واحدة كقولك اذا كان

كذى وكان كذى فحينئذ يكون كذى واما
اذا كان التالى قضايا كثيرة فان المقدمة المتصلة
لا يكون واحدة كقولنا اذا كان كذى فيكون كذى
ويكون كذى ويكون كذى فان هذه ثلث مقدمات
فان كل واحد مما ذكر في التالى بنفسه كما تقول زيد هو
حيوان وابيض وضحاك فهذه ثلث مقدمات
اوثلث قضايا حملية   في الشرطيات المحرّفة
وقد يستعمل مقدمات متصلة ومنفصلة محرّفة عن
ظاهرها مثل قولك لا يكون ج د ويكون ا ب معناه
ان كان ا ب فلا يكون ج د ومثل قولك لا يكون ج د
او يكون ا ب هو كقولك اما ان لا يكون ج د واما
ان يكون ا ب فهذا القول كافى للذكى في تفهم
المقدمات الشرطية فلنشرع في ذكر اقتراناتها

في القياسات الاقترانية من المتصلات
اما الاقتران الكاين من المتصلات فاما
ان يكون بان يجعل مقدم احدهما تالى الاخر اويشتركان
في التالى اويشتركا في المقدم وذلك على قياس الاشكال
الحملية والشرايط فيها واحدة والنتيجة شرطية
تحصل من اجتماع المقدم والتالى الذين هما كالطرفين
اما كلية واما جزئية واما سالبة واما موجبة
على قياس ما قيل   في القياسات الاقترانية
من المنفصلات   واما الاقترانات بين المنفصلات
فلا يكون في جزء تام بل يكون في جزء غير تام وهو
جزء تالى اوجزء مقدم ويكون حينئذ على هذا القياس
اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون
هذا العدد فردا وناخذ الزوج حدا اوسط ونضعه

لاجزء الانفصال في المنفصلة الثانية فنقول وكل
زوج اما زوج الزوج واما زوج الفرد واما زوج
الزوج والفرد ثم يترك في النتيجة الاوسط ونأخذها
كذا فكل عدد اما فرد واما زوج واما زوج الفرد واما
واما زوج الزوج والفرد فهذا هو المثال واما شرائط
الانتاج فيجب ان يكون الصغرى وهي مثل المنفصلة
الاولى موجبة كانت جزئية او كلية ويكون الجزء
المشترك فيه موجبا فيهما والانفصال في الكبرى
كليا وعليك ان تعد قرائنه وقد يرد على غير هذا
الشكل الاان ذكره بالمبسوطات من الكتب اولى
فانه ابعد من الطباع وبالجملة ليعلم انا انما نورد
من الاقترانات الشرطية كلما انتاجه لايح عن قريب
ومناسب للطباع في الاستعمال واما ما دق

عن ذلك

عن ذلك فذكره في كتاب الشفاء وفي كتاب اللواحق
واما الاقتران من شرطي متصل وحملي على ان الحملي
يشارك تالي المتصل والحملي مكان الكبرى ليذهب
المشترك فيه ويبقى النتيجة من المقدمة ومن جزئي
التالي والحملي اللذين هما كالطرفين في حدود هما
مثاله ان كان اب فكل ج د وكل د ه سج فان
كان اب فكل ج ه فان كان الاوسط موضوع الحملي
محمول التالي على حسب ما مثلناه فانا نسمي ذلك الشكل
الاول وشرطته في الانتاج ان المتصلة ان كانت
موجبة فيجب ان يكون الحال بين التالي والحملي كالحال
بين مقدمتي الحمليات في الشكل الاول ويكون
نتيجتهما لو انفرد التالي والحملي نتيجة القياس الحملي
والمقدم هو ما كان مقدما الحاله واما ان كانت المتصلة

سالبة فالتاليف منهما من جمله ما نذكره في هذا
الكتاب وعليك ان تعد قرائنه واما الذى يسميه
الشكل الثاني من هذا الكتاب فهو اذا كانت النسبة
بين التالى والحملي الكبرى كنسبة مقدم الشكل الثانى
في الحمليات مثلا ان تقول ان كان اب فكل ج د ثم
نقول ولا شيء من ه ج وان كانت المتصلة موجبة
فالشرط كما قيل في الحمليات والنتيجة على ما قلناه
يعنى ان كان اب فلا شيء من ج ه وان كانت المتصله
سالبة فله حكم آخر نذكر في غير مثل هذا الكتاب
واما القرآين فعدها انت بنفسك واما الذى
يسميه بالشكل الثالث في هذا الكتاب فذلك اذا كانت
النسبة بينهما على ما في الثالث من الحمليات فان كانت
المتصله موجبة فالشرط كما في الحمليات وان كانت

المتصله سالبة فحكمه مذكور في الكتب المبسوطة
واما القراين فعدها انت بنفسك فان جعل
في مثل هذا الاقتران الحملي مكان الصغرى حدثت
اشكال ثلثة على تلك الصفة فالشكل الاول ان كان
متصلا موجبا فالشرط فيه كالشرط في الحمليات
وان كان سالبا فحكمه مذكور في كتب اخر ومثاله
كل ج ب واذا كان د ه فكل ب ا واذا كان د ه
فكل ج ا الشكل الثاني منه اما ان كان المتصل موجبا
فالشرط كما كان في الثاني من الحمليات واذا كان سالبا
فحكمه مذكور في كتب آخر واما الشكل الثالث
فلا يغادر في شريطته ما قيل في الحمليات ان كانت
المتصله موجبة واما هذه الاقترانات بعينها
من جانب المقدم فهي اقل استعمالا في العلوم والاولى

ان يذكرها ها في الكتب المبسوطة وقد يقع بين المنفصل
وبين الحملي الواحد اقتران فالطبيعي منه ان يكون الحملية
هي الصغرى ويكون موجبة ومحمولها موضوع في الانفصال
كله ويكون الشرطية كلية وعلى قياس الشكل الاول
كقولك كل كثير اذ هو معدود وكل ما هو معدود فاما زوج
واما فرد فكل كثير اما زوج واما فرد فيكون تاليفها
اربعة وقد يقع بين منفصل صغرى وحمليات كبرى ويكون
الحمليات بعدد اجزاء الانفصال فيكون شيء مشترك لكل
حملي مع كل جزء ويكون جميع اجزاء المنفصلة مشتركة
في حد وحينئذ اما ان يكون على سبيل تاليف الشكل
الاول فيسمى الاستقراء التام كقولك كل متحرك اما ان
يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا
وكل حيوان جسم وكل نبات جسم وكل جماد جسم فاذا

كل

كل متحرك جسم ويجب ان يكون المنفصل واجزاؤها
موجبة والحمليات كليات وقد يكون على سبيل الشكل
الثاني والشرط بين اجزائه واجزاء الحمليات هو
الشرط الكائن بين حمليتين في الشكل الثاني ولا يكون
على سبيل الشكل الثالث وقد يقع بين منفصل ومتصل
اما في جزء تام وينبغي ان يكون المتصلة صغرى
والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة واحديهما
لا محالة كلية ومالم يكونا كليتين لم تكون النتيجة
كلية فيجوز ان يقال انه ينتج متصلة ويجوز
ان يقال انه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار
موجودا واما ان يكون الليل موجودا انتج على
وجهين اما متصله هكذا ان جعلت النتيجة منفصلة

وهو الاولى علمت منفصله من مقدم المتصل والغير
المشترك فيهما من المنفصل فنقول ان كانت الشمس
طالعه فليس الليل موجود او منفصله هكذا امّا
ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا
وانت تعرف ضروبه واما في جزء غير تام فيجب في
الطبيعي منه ان تكون محمول التالي موضوعا في الجزء
الانفصال والتالي كليا موجبا ينتج الانفصال على
التالي من التالي ويكون النتيجة متصله منفصله التالي
مثاله ان كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل
ذى عدد فامّا زوج وامّا فرد ينتج انه ان كان
هذا الشيء كثيرا فهو اما زوج وامّا فرد وانت
تعرف ضروبه وكل اقتران امكن بين حملية وشرطية
فان مثله يمكن بين متصل وبين تلك الشرطية لو كان

جزء الشرطي متصلا مثل المتصل فيشاركه في مقدم
او تالي ويجب ان تقنع ها هنا بما نورده واما الا
الاستقصاء فتجده في الكتب البسيطه في القياس
الاستثنائي القياس الاستثنائي مؤلف من
مقدمتين احديهما شرطيه والاخرى وضع او رفع
لاحد جزئيها ويجوز ان يكون حمليه وشرطية وهي
تسمى المستثناه والمستثناه يلزمها النتيجة والشرطية
الموضوعة تدل على اللزوم او العناد والمستثناه من
قياس شرطية متصلة اما ان تكون من المقدم
فيجب ان تكون عين المقدم لينتج عين التالي كقولنا
ان كان زيد يمشي فهو يحرك قدميه لكنه يمشي فهو
يحرك اذا قدميه وان كان من التالي فيجب ان يكون
نقيضه لينتج نقيض المقدم كقولك لكنه ليس يحرك

دجليه سح فاذا ليس شيء واستثناء نقيض المقدم
وعين الباقي لا ينتج شيئا سس لك بالاعتبار واما
اذا كانت الشرطية منفصلة فان كانت ذات
جزئين فقط موجبتين فانهما استثنيت عينه
انتج نقيض الباقي وانهما استثنيت نقيضه انتج
عين الباقي مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد لكنه
فرد فليس بزوج ولكنه زوج فليس بفرد ولكنه
ليس بزوج فهو فرد ولكنه ليس بفرد فهو
زوج وان كان احد الجزئين او كلاهما سالبا لم ينتج
الا باستثناء النقيض كقولنا اما ان لا يكون
هذا الشخص حيوانا واما ان لا يكون نباتا لكنه
حيوان فليس بنبات لكنه نبات فليس بحيوان
وكذلك اما ان يكون عبد الله في البحر واما ان لا يغرق

فانما ينتج هذا باستثناء النقيض وستعلم ان استثناء
العين لا يفيد في شيء من ذلك وان كانت المنفصلة
ذات اجزاء كثيرة متناهية فايهما استثنيت نقيضه
انتج البواقي على انفصالها وايها استثنيت عينه
انتج نقيض البواقي ولا ينتج لك عين واحد منها
الا استثناء نقيض الجميع غيره واما اذا كانت الاجزاء
بلا نهاية فلا يفيد استعماله مثل ان تجعل محمولات
الاجزاء الالوان غير المتناهية او شيء مما اشبه
ذلك في القياسات المركبة واما القياسات
المركبة فقد تكون استثنائيات وقد تكون
اقترانيات وليس نعني بتركيب القياس لما تكون
المطلوب والنتيجة في كل قياس شيئا واحدا بل ذلك يسمى
تكثير القياس وانما تركيب القياس ان تكون القياسات

المجموعه اذ احللت الى افرادها كان ماينتج كل واحد
منهما شيا اخر الا ان نتايج بعضها مقدمات لبعض
وقد اختصرت وربما لم يصرح بها فيكون القياس
القريب من المطلوب الاول قياسا من مقدمتين
وانما دخلت القياسات لبيين المقدمتين وربما
اختلط بها استقرا وتمثيل وغير ذلك وسنذكر
الاستقراء والتمثيل وتركيب القياس قد تكون
موصولا وهو ان لا تطوى فيه النتايج بل يذكر
مرة بالفعل نتيجه ومرة مقدمة كقولك كل ج ب
وكل ب ه وكل ج ه وكل ه د فكل ج د وعلى هذا القياس
ه واما المنفصل وهو الذى فصلت عنه النتايج فلم
يذكر كقولك كل ج ب وكل ب ه وكل ه د فكل ج د
والقياس الذى زاده المحدثون فى الشرطيات الاستثنائية

فهو قياس مركب واخذوه على انه مفرد كقولك
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان
النهار موجود افالاعشى يبصر والشمس طالعة
فاذا الاعشى يبصر فها هنا قد طويت نتيجه هى
بالقوة استثنا وهى فالنهار موجود ومن تلك النتيجة
تلزم هذه النتيجه فى اكتساب المقدمات
واما اكتساب المقدمات فذلك بان تضع جزء الشى
المطلوب عليه القياس وتاخذ خاص كل واحد
منهما وحده وما يلحق كل واحد منهما من الاجناس
واجناسها وفصولها والفصول الخاصية به و
والعوارض اللازمة وغير اللازمه وترتقى فى ذلك
وتستكثر ما امكنك وتطلب ايضا ما تحمل
عليه كل واحد منهما وتطلب ما لا يحمل على كل

واحد منهما ونضع كل جمله على حدة ففي الايجاب الكلي
ننظر انه هل في جمله ما يحمل على الموضوع شيء
هو من جمله ما يوضع للمحمول وفي السلب الكلي ننظر
هل نجد في لواحق احد الطرفين ما لا يلحق للآخر او في
لواحقه لا لكله ما يلحق الآخر وفي السلب الجزئي
ننظر هل في ملحوقات احد الحدين ما لا يلحقه الآخر
او في لواحق بعض احد الطرفين ما لا يلحق الآخر

في تحليل القياس وتحليل القياس هو ان تميز المطلوب
وننظر في القول المنتج له هل نجد فيه شيئا يشاركه
فان وجدت فانظر هل هو محموله او موضوعه فاذا
وجدت فقد وجدت الصغرى او الكبرى ووجدت
الاوسط ثم انظر الى ان المطلوب باي شكل يبين
فضم الى الاوسط الطرف الثاني من المطلوب على هيئة

ذلك

ذلك الشكل وذلك الضرب فان كنت وجدت المقدمتين
بالفعل فذلك اسهل وربما ان كان هناك تركيب
فتدرج من نتيجة الى نتيجة قبلها حتى تبلغ القياسات
الاولى وربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة
فاستعمل بالمعنى واقصد المعنى وربما كان في احدهما
اسم في الآخر وكان في الآخر قول فيجب ان يراعى
جميع ذلك ويراعى الفرق بين العدول والسلب ولا
تاخذ الموجبة المعدولة على انها سالبة

في استغرار النتايج كل نتيجة فانها تستتبع
عكسها وعكس نقيضها وجزئيها وعكس جزئيها
ان كان عكس وتحتها اخرى وكل قياس فانه
يستتبع الحكم بالاكبر على جميع موضوعات الاصغر
استتباعا كانه بالظن هو بعينه وهذا اذا كان

في الشكل الاول وقد سح المقدمات الكاذبة نتيجة
صادقة فمن الحق انه ان كان القياس صحيح
التاليف صادق المقدمات وجب ان تكون النتيجة
صادقة وليكن ليس اذا استثنى نقيض المقدم
فقيل لكنه كاذب المقدمات او فاسد التاليف
انتج نقيض التالي وهو انه يجب ان لا سح نتيجة
صادقه ومثال هذا انك اذا قلت كل انسان حجر
وكل حجر حيوان انتج ان كل انسان حيوان وهذا
صدق ولكن الكذب اما ان في مقدمة كلية واذا كان
في مقدمه كلية فاما ان يكون الكذب في الكل حتى
يكون ضد المقدمة صادقا واما ان يكون في الجزء
حتى لا يكون ضد المقدمة صادقا بل نقيضها مثال
الاول كل انسان حجر ومثال الثاني كل انسان كاتب

فان كان الكاذب في الشكل الاول مقدمة واحدة هي
الكبرى وكانت كاذبة بالكلية لم يمكن ان سح صادقه
وذلك لان نتيجتها ان كانت صادقه ثم وضع ضدها
كبرى انتج القياس مقابل تلك النتيجة صادقا
وهذا محال واما ان كانت كاذبة بالجزء فلا يمنع
ذلك انتاج الصدق واما اذا كانت الصغرى كاذبة
او كلاهما كاذبتين او في شكل اخر قد سح الصدق
عن الكذب كيف كانت ويجب ان يستخرج ذلك انت
بنفسك

في بيان الدور

واما بيان الدور
فهو ان يتخذ النتيجه وعكس احدى المقدمتين فينتج
المقدمه الثانيه وانما يمكن هذا اذا كانت الحدود
في المقدمات منعكسة متساوية تنعكس بلا تغير
الكميه وذلك في الموجبه مثل قولنا كل انسان متفكر

وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك وايضا كل انسان
ضحاك وكل ضحاك انسان فكل متفكر انسان وايضا
كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك
وايضا كل ضحاك انسان وكل انسان متفكر فكل ضحاك
وايضا كل ضحاك متفكر وكل متفكر انسان فكل ضحاك
انسان فكل ضحاك وعلى هذا القياس واما اذا كانت
المقدمة سالبة فالعكس فيها بحسب بيان الدور
ان يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا سلب
عن غيره كما يكون في الايجاب الموجب خاص الايجاب
على الموضوع فلا يجب على غيره كقولك لا شيء من الجواهر
بعرض فينعكس ونقول ما ليس بعرض فهو جوهر واذا امكن
في السلب هذا العكس امكن الدور مثل قولك كل انسان
جوهر ولا شيء من الجواهر بعرض فلا شيء من الناس بعرض

وما

وما ليس بعرض فهو جوهر فكل انسان جوهر ثم
ينبغي ان يعرف ان الدور لكل مطلوب في كل شكل
كيف يكون فصل في عكس القياس واما عكس
القياس فهو ان ياخذ مقابل النتيجة بالضد او
او النقيض ويضاف الى احدى المقدمتين فينتج مقابل
المقدمة الاخرى احتيالا في الجدل لمنع القياس بتعيين
اسم بعض حدود النتيجة لئلا يفطن مثلا ان كان
القياس ان كل ج ب وكل ب ا فينتج كل ج ا قلت
لا شيء من ج ا وكل ج ب فلا كل ب ا فقد ابطلت الكبرى
او قلت لا شيء من ج ا وكل ب ا فلا شيء من ج ب
فقط ابطلت الصغرى فيجب ان يمتحن هذا في كل
شكل وكل ضرب وباعتبار الضد والنقيض
في قياس الخلف هو الذي يتبين فيه المطلوب من جهة

تكذيب نقيضه فيكون هو بالحقيقة مركبًا من
قياس اقتراني ومن قياس استثنائي مثاله ان لم
يكن كل اب حق فنقيضه وهو ليس كل اب حق لكن
كل ج ب فهذا الاقتران من شرطي وحملي ومن جملة
ما سلف ذكره ينتج ان لم يكن كل اب فليس كل اج
ثم يجعل النتيجة مقدمة ويستثنى لكن كل اج وهو
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم وهو ان كل اب وهذا
هو صورة قياس الخلف وصورة استقامته بالشرطيات
وان كان اكثر الناس يتحيرون في تحليله وقياس الخلف
مشابه لعكس القياس لانه يوجد فيه نقيض مطلوب
ما ويقرن به مقدمة فينتج ابطال مسلم فلم ان
انسانا اخذ نقيض نتيجة قياس الخلف مع المقدمة
المسلمة لانتج المطلوب بالاستقامة كما لو قال ا ج

وكل ج ب لانتج كل ب ا وكل قياس خلف اذا عكس
صار مستقيما ويعرف قياس الخلف وعكس القياس
بان عكس القياس بعد قياس معمول واما قياس
الخلف فهو مبتدأ وان بالقوة عكسا لقياس الاستقامة
وانظر الا ان كل مطلوب ما نقيضه وكيف يمكن
ان يقرن به مقدمه لينتج محالا وفي اي شكل
يمكن ذلك في القياس الذي من مقدمات متقابلة
والقياس الذي مقدمات متقابلة هو قياس
مؤلف من مقدمتين مشتركتين في الحدود مختلفتين
في الكيف ولكن انما يروج بان تبدل الاسم في بعض
الحدود حتى لا يفطن فلا يقال فيه مثلا ان
الانسان ضاحك والانسان ليس بضاحك
ولكن يقول بعد قولهم ان الانسان ضاحك

ان البشر ليس بضاحك ونتيجة هذا القياس هو ان الشيء
ليس نفسه مثلا ان الانسان ليس ببشر وانما
يستعمله المغالطون على سبيل التبكيت وربما استعمل
على سبيل الجدل لما كان الخصم يناقض في ما اخذه بان
يسلم منه مقدمة ثم يتسلم منه مقدمات اخرى
ينتج نقيض تلك المسألة فتوجد النتيجة ونقيضها الاول
المسلم ونحصل قياس من متقابلين ينتج ان الشيء هو

في المصادرة على المطلوب الاول

المصادرة على المطلوب الاول وهو ان كل انسان بشر وكل بشر ضحاك
فكل انسان ضحاك والكبرى هاهنا والنتيجة شيء واحد
ولكن ابدل الاسم احتيالا لتوهم المخالفة فاي مقدمة
جعلت هي النتيجة بتبديل اسم فالمقدمة الاخرى
تكون طرفاها معنى واحدا اذا اسمين مترادفين كما كنا

قلنا

قلنا ان الانسان بشر وهو كقولك ان الانسان
انسان هذا اذا كانت المصادرة على المطلوب الاول
بقياس واحد واما الاكثر فانما يقع ذلك في قياسات
متركبة متتالية بان يكون المطلوب بعينه مقدمة
تلك المقدمة انما يبحث بقياس بعض مقدماته المطلوب
نفسه وكلما كان ابعد كان من القبول اقرب ثم تامل
انت انه كيف يمكن في كل شكل

في بيان الشيء كيف يعلم ويجهل معا

الانسان الواحد قد يعلم الشيء
بعلم لا يخصه بل يعمه وغيره ويجهله فيما يخصه فلا
يعلمه البتة او يعتقد في خاصيته رايا او ظنا باطلا
وهو لا يشعر مثلا ان يكون الانسان يعلم ان كل اثنين
هو عدد زوج ولا يعلم ان الاثنين اللذين في يد زيد
هو زوج او ليس بزوج وربما ظنه فردا لانه لا

لا يعلمه اثنين او عندما يعلمه اثنين ليس يخطر
بباله ان كل اثنين زوج وهذا الجهل لا تناقض فيه
لانه انما علم ان كل شيء يكون اثنين فهو زوج ولم
يعلم ان كل اثنين زوج ومنهما على ان هذا الشيء اثنان
علم حينئذ انه زوج بعلمه الاول الكلي فيكون هذا
علما كليا فلا يناقض الجهل الجزئي وقد يمكن ان يعلم
الشيء بالقوة ونجهله بالفعل بان يكون ليس انما يعلم
المقدمة الكبرى الكلية بل الصغرى ايضا ولا يعلم النتيجة
وذلك لان العلم بهما شيء غير العلم بالنتيجة ولكنه
علة للعلم بالنتيجة وليس علته كيف اتفق بل اذا
اقترنا بالفعل عند الذهن واما اذا كانا معلومين
على الافتراق ولم يقترنا بعد لم يخطرا بالبال معا
موجهين نحو النتيجة فليسا علة بالفعل ولا يلزم

معلومهما وهو العلم بالنتيجة بالفعل مثل ان يكون انسان
يعلم ان كل بغلة عاقر علما كليا ويعلم ايضا
ان هذا الحيوان بغلة ويراه منتفخ البطن فيظن
انه حامل واقترن عنده العلمان معا لما كان يظن
هذا الظن وقد يمكن ان يتناقض الفكر والوهم
فان الوهم تبع للحس فكل شيء خالف المحسوس فان
الوهم اما ان يمنع وجوده واما ان يجعل وجوده
على نحو وجود المحسوسات فلهذا ما كنا نعقل ان
الكل متناه لا الى ملا ولا الى خلا ولكنه لا يتصور في
انفسنا ابدا الا ملا او خلا بعد ملا بلا نهاية ونعقل
ان للكل مبدا غير مشار اليه ولا له مكان ولا هو
في جهة لكن الوهم يوجب وجوده على احد هذه الاحوال
ولا يكاد يمكنه التخلص منها في الاستقراء

الاستقراء هو حكم على كلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات
ذلك الكلي اما كلها وهو الاستقراء التام واما اكثرها
وهو الاستقراء المشهور وكانه حكم بالاكبر على الاوسط
لوجود الاكبر في الاصغر ومثاله ان كل حيوان طويل العمر
فهو قليل المراره لان كل حيوان طويل العمر فهو مثل
انسان او فرس او ثور والانسان والفرس والثور
قليل المرار ومن عادتهم ان لا يذكروا على هذا النظم
بل يقتصروا على ما هو كالصغرى او ما هو كالكبرى
في التمثيل واما التمثيل فهو الحكم على شيء معين
لوجود ذلك الحكم في شيء آخر معين او اشياء معينة
على ان ذلك الحكم كلي على المعنى المشابه فيه فيكون المحكوم
عليه هو المطلوب والمنقول منه الحكم هو المثال والمعنى
المشابه فيه هو الجامع والحكم مثاله ان العالم

محدث

محدث لانه جسم مؤلف فشابه البناء والبناء محدث
فالعالم محدث فها هنا عالم وبناء وجسميه ومحدث
في الضمير الضمير هو قياس طويت مقدمته
الكبرى اما لظهورها والاستغناء عنها كما جرت العادة
به في التعاليم كقولك خطا اب اج خرجا من المركز
الى المحيط فينتج انهما متساويان وقد حذفت الكبرى
واما لاخفاء كذب الكبرى اذا صرح بها كلية كقول
الخطابي هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذا خاين مسلم
للثغر ولو قال كل مخاطب للعدو فهو خاين للثغر ما سلم
به قوله ولم يسلم في الراي الراي مقدمة محمودة
كلية في ان كذا كاين او غير كاين وموجود او غير موجود
وصواب فعله او غير صواب ويؤخذ ايما في الخطابة
مهملة واذا عمل منها قياس ففي الاغلب يصرح

بنتج المقدمة على انها كبرى وتطوى الصغرى كقولك الحساد
معادون والاصدقاء ينصحون في الدليل الدليل
في هذا الموضع قياس ضماري حده الاوسط شيء واحد اذا
وجد الاصغر يتبعه وجود شيء آخر للاصغر دايما كيف كان
ذلك التتبع ويكون على نظام الشكل الاول لو صرح بمقدمتيه
ومثاله قولك هذه المراة ذات لبن فهي اذا قد ولدت
وربما سمي هذا القياس نفسه دليلا وربما سمي به الحد
الاوسط في العلامة واما العلامة فانما قياس
ضماري حده الاوسط اما اعم من الطرفين معا حتى
لو صرح بمقدمتيه كان المنتج منه من موجبتين
في الشكل الثاني كقولك هذه المراة مصفار فهي اذا حبلى واما
اخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمتيه كان من الشكل
الثالث كقولك الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا

في القياس الفراسي واما القياس الفراسي فانه شبيه
بالدليل من وجه وبالتمثيل من وجه والحد الاوسط
فيه هيئة بدنية توجد للانسان المتفرس فيه وللحيوان
آخر غير ناطق ويكون من شان تلك الهيئة ان يتبع
مزاجا يتبعه خلق فانه اذا سلم ان الهيئات البدنية
تتبع الامزجة والمواد تتبع تلك الامزجة لاخلاق ما
فيكون الامزجة والمواد علة للهيئة وللخلق والهيئة
والخلق تابعان له في البدن وذلك في النفس ويكون
حدوده اربعة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم
الاعالي الموجود لهما وهو معطى مسلم والشجاعة الموجودة
للاسد مسلمة ولزيد بالحجة بعد ان يتبع اصناف الحيوان
المشاركة للاسد في الاخلاق وكان كلما يشاركه في الشجاعة
يشاركه في هذه الهيئة ويخالفه كثيرا في خلق آخر كالكرم

المنسوب اليه الذى يخالفه فيه النمر ويشاركه فى عظم
الصدر والشجاعة ومما لا يشاركه فى الشجاعة لا يشاركه
فى هذا وان شاركه فى خلق آخر كالدم فيقال ان فلانا عريض
الصدر وكل عريض الصدر شجاع لان الاسد عريض الصدر
وشجاع فصل فى التصور والتصديق كل علم
: ما تصور لمعنى ما واما تصديق وربما كان تصور بلا تصديق
مثل من يتصور قول القايل ان الخلا موجود ولا يصدق به
ومثل من يتصور معنى الانسان وليس له فيه ولا فى شىء من
المفردات تصديق ولا تكذيب وكل تصور وتصديق فاما
مكتسب ببحث ما واما واقع ابتداء والذى يكتسب به التصديق
هو القياس وما يشبهه من الامور التى ذكرها والذى يكتسب
التصور فهو الحد وما يشبهه من الامور التى سنذكرها
وللقياس اجزاء مصدق بها ومتصورة وللحد اجزاء متصورة

وليس

يذهب ذلك الى غير نهاية حتى تكون تلك الاجزاء انما تحصل
العلم بها بالاكتساب من اجزاء اخرى هذا شانها الى غير
النهاية ولكن الامور تنتهى الى المصدقات بها ومتصورات
بلا واسطة ولنعد المصدق بها بلا واسطة
فى المحسوسات المحسوسات هى امور اوقع التصديق
بها الحس كقولك الثلج ابيض او قولك ان الشمس نيرة
فى المجربات المجربات هى التى امور اوقع التصديق
بها الحس بشركة من القياس وذلك انه اذا تكرر
فى احساسنا وجود شىء لشىء مثل الاسهال للسقمونيا
والحركات المرصودة للسماويات تكرر ذلك منا فى الذكر
واذا تكرر ذلك منا فى الذكر حدث لنا منه تجربة بسبب
قياس اقترن بالذكر وهو انه لو كان هذا الامر كالاسهال
مثلا عن السقمونيا اتفاقيا عرضيا لا عن مقتضى طبيعته

لكان لا يكون في الاكثر الامر من غير اختلاف حتى انه ان لم
يوجد ذلك استبلهت النفس الواقعة وطلبت شيئا لما عرض
من لم يوجد واذا اجتمع هذا الاحساس وهذا الذكر مع هذا
القياس اذعنت النفس بسبب ذلك التصديق بان التجربيات
من شانها اذا شرئت ان يستقل صاحبها في المتواترات
المتواترات هي الامور المصدق بها من قبل تواتر الاخبار
التي لا يصح في مثلها المواطاة لا على الصدق ولا على
الكذب لغرض من الاغراض لضرورة تصديقنا بوجود
الامصار والبلدان الموجودة وان لم نشاهدها
في المقبولات المقبولات آراء اوقع التصديق بها قول
من يوثق بصدقه فيما يقول اما لامر سماوي يختص به
او لراي وفكر قوي يتميز به مثل اعتقادنا امورا قبلناها
عن ائمة الشرع في الوهميات الوهميات

هي آراء واجب اعتقادها قوة الوهم التابعة للحس مصروفة
الى حكم المحسوسات لان قوة الوهم لا يتصور فيه خلافها
ومثال ذلك اعتقاد الكل من الدهماء ما لم يصرف عنه
قسرا ان الكل ينتهي الى خلاء او يكون الملا غير متناه ومثل
تصديق الاوهام الفطرية كلها ان كل موجود فيجب
ان يكون متحيزا في جهة وهذا الملازم من الوهميات
الكاذبة وقد تكون منها صادقة يتبعها العقل مثل
انه كما لا يمكن ان يتوهم جسمان في مكان واحد وجسم
في وقت واحد في مكانين فكذلك لا توجد ولا يعقل
وهذه الوهميات قوية جدا عند الذهن والباطل
منها انما يبطل بالعقل ومع بطلانه لا يزول عن
الوهم ولذلك لا يتميز في بادي الامر عن الاوليات
العقلية ومشابهتها لانا اذا رجعنا الى شهادة

الفطرة كانت الفطرة يشهد بحاشيها دتها بالعقليات
ومعنى الفطرة ان يتوهم الانسان نفسه انه حصل في الدنيا
دفعة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رايا ولم يعتقد مذهبا
ولم يعاشر امة ولم يعرف سياسة لكنه شاهد المحسوسات
واخذ منها الخيالات ثم يعرض على ذهنه شيئا ويتشكك
فيه فان امكنه الشك فالفطرة لا يشهد به فان لم يمكنه
الشك فهو ما توجبه الفطرة وليس كل ما توجبه فطرة
الانسان بصادق بل كثير منها كاذب انما الصادق فطرة
القوة التي تسمى عقلا واما فطرة الذهن بالجملة فربما
كان كاذبا وانما يكون هذا الكذب في الامور التي ليست بمحسوسة
الذات بل هي مبادي للمحسوسات كالهيولى والصورة بل العقل والباري
تعالى او هي اعم من المحسوسات كالوحدة والكثرة والتناهي
والعلة والمعلول وما اشبه ذلك فان العقل لما كان يبتدي

من مقدمات يساعد عليها الوهم ولا يناقض في شيء منها
ولا ينازع ثم اذا انتهى الى نتايج مضادة لمقتضى فطرة
الوهم اخذ الوهم حينئذ في الامتناع عن تسليم الحق
اللازم فنعلم ان هذه الفطرة فاسدة وان السبب فيها
ان هذه جبلة قوة لا يتصور شيئا الا على نحو المحسوس وهذا
مثل مساعدة الوهم العقل في جميع المقدمات التي انتجت
ان من الموجودات ما ليس له وضع ولا هو في مكان
ثم امتناعه عن التصديق بوجود هذا الشيء ففطرة
الوهم في المحسوسات وفي الخواص التي لها من جهة ما هي
محسوسة مصدقة يتبعها العقل بل هو آلة العقل في المحسوسات
واما فطرتها في الامور التي ليست بمحسوسة لتصرفها الى
وجود المحسوس فهي فطرة كاذبة في الذايعات
واما الذايعات فهي مقدمات او آراء مشهورة محمودة اجب

التصديق بها اما شهادة الكل مثل ان العدل جميل واما
شهادة الاكثر واما شهادة العلماء او شهادة اكثرهم
او الافاضل منهم فيما لا يخالف فيه الجمهور وليس الذايعات
من جهة ما هي مما يقع التصديق بها في الفطرة فان ما
كان من الذايعات ليس باولي عقلي ولا وهمي فانها غير فطرية
متقررة عند الانفس لان العادة تستمر عليها منذ الصبي
وفي المواضعات الاتفاقية وربما دعا اليها محبة التسليم
والاصطلاح المضطر اليهما الانسان او شيء من الاخلاق
الانسانية مثل الحياء والاستيناس وسنن قديمة بعدت
ولم تنسخ او الاستقراء الكثير او كون القول في نفسه ذا شرط
دقيق في ان يكون حقا صرفا او باطلا صرفا فلا يفطن الشرط
لذلك الشرط فيؤخذ على الاطلاق واذا اردت ان تعرف الفرق
بين الذايع والفطري فاعرض قولك العدل جميل والكذب

قبيح

قبيح على الفطرة التي عرفنا حالها قبل هذا الفصل
وتكلف الشك فيهما لحد الشكل متانيا فيهما وغير
منات في ان الكل اعظم من الجزء وهو حق اولي وفي ان الكل
ينتهي عند شيء خارج خلا او ملا وهو باطل وهمي
والاوليات والوهميات ايضا ذايعة وربما عرض
من الاسباب ما يزيف الوهميات فاخرجها
عن الذايعات واما الذايعات المحمودة في بادي الراي
غير المتعقب فهي اراء اذا عرضت على الاذهان
العامية غير المتفقهة العاقلة عرضا بغتة اذعنت له
واذا تعقبت لم تكن محمودة كقول القايل يجب ان
تنصر اخاك ظالما او مظلوما وليس الشيء الواحد
ذايعا في بادي الراي بالقياس الى كل سامع بل لكل
نفس نفس في المظنونات والمظنونات

هي اراء يقع التصديق بها على الثبات بل يخطر امكان
نقيضها بالبال ولكن الذهن يكون اليها اميل فان
لم يخطر امكان نقيضها بالبال وكان اذا عرض نقيضه
على الذهن لم يقبله الذهن ولم يمكنه فليس بمظنون
صرف بل هو معتقد فان قيل له مظنون فباشتراك
الاسم فكانه انما يقال ذلك لمعتقد غير حق او غير واجب
او غير دايم الحقيقة وما كان من المعتقدات غير حق
او غير واجب القبول وكان لا يخطر نقيضه بالبال
لكنه اذا تكلف اخطاره بالبال لم يجب حينئذ ان
يجحد ويقبل وعاد شنعا او مشكوكا فيه بحسب
الشهرة فهو الذايع في البادي وبذلك ينفصل من المظنون
في المخيلات والمخيلات هي مقدمات
ليست يقال لتصدق بها بل ليخيل شيا على انه شي آخر

وعلى

وعلى سبيل المحاكاة وتتبعه في الاكثر تنفير النفس
عن شيء او ترغيبها فيه وبالجملة قبض او بسط مثل
تشبيهنا العسل بالمرة فتنفر عنه الطبع وكتشبيهنا
التهور بالشجاعة والجبن بالاحتياط فيرغب فيه
الطبع في الاوليات الاوليات هي قضايا
او مقدمات يحدث في الانسان من جهة قوته
العقلية من غير سبب يوجب التصديق بها الا
ذواتها والمعنى الجاعل لها قضية وهو القوة المفكرة
الجامعة بين البسايط على سبيل ايجاب وسلب اذا
حدثت البسايط من المعاني اما بمعونة الحس والخيال
او بوجه آخر في الانسان ثم الفتها المفكرة الجامعة
وجب ان تصدق بها الذهن بتدية بلا علة اخرى
ومن غير ان يشعر ان هذا مما استفيد في الخيال

بل نظن الانسان انه دايما كان عالما به ومن غير
ان يكون الفطرة الوهمية تستدعي اليها على ما بينا
ومثال ذلك ان الكل اعظم من الجزء وهذا غير
مستفاد من حس ولا استقراء ولا شيء آخر نعم قد
يمكن ان يفيد الحس تصور الكل وللاعظم وللجزء واما
التصديق بهذه القضية فهو جبلة وما كان الو
الوهميات صادقة على ما اوضحناه فهي في هذه الجملة

في البرهان — البرهان قياس مؤلف من

يقينيات لانتاج يقيني والسعينيات اما الاوليات
وما يجمع معها واما التجربيات واما المحسوسات
وقد فهمناها واما الذايعات والمقبولات والمظنونات
فخارجة عن هذه الجملة

في البرهان المطلق — هو برهان اللم وبرهان الان اما برهان اللم

وهو

وهو الذي ليس يعطيك علة اجتماع طرفي النتيجة عند
الذهن والتصديق بها فقط حتى يكون فايدته ان القول
لم يجب التصديق به بل يعطيك ايضا مع ذلك علة
اجتماع طرفي النتيجة في الوجود فيعلم ان الامر
لم هو في نفسه لذى فيكون الحد الاوسط فيه علة
لتصديق بوجود النتيجة وعلة لوجود النتيجة لانه علة
للحد الاكبر اما على الاطلاق كقولك هذه الخشبة مثلا
محترقة واما لا على الاطلاق بل علة لوجوده للاصغر
مثل ان يكون الحد الاوسط نوعا ما وله جنس او فصل
او خاصة فيحمل ذلك عليه اولا ويحمل بعينه على
ما وضع تحته مثل قولنا كل متساوي الساقين
فهو مثلث وكل مثلث فان زواياه مساوية لقائمتين

في برهان الان — واما برهان الان فهو

الذى انما يعطيك علة اجتماع طرفى النتيجة عند
الذهن والتصديق بمعتقد ان القول لم يجب التصديق
به ولا يعطيك ان الامر فى نفسه لم هو كذلك لان
الحد الاوسط فيه ليس هو علة للاكبر فى ذاته
بوجه ولكنه علة لوجود الاكبر فى الاصغر
وربما كان معلولا له كقولنا هذه الخشبة محترقة
فاذا قلنا لها شئ حار فالاحتراق معلول الوجود
للحد الاكبر فى الاصغر وما كان هكذا فليسم
دليلا فى مطلب هل مطلب هل يتعرف
الايجاب او السلب وبالجملة التصديق وهو اما مطلب
هل مطلقا كقولنا هل الله تعالى موجود وهل الخلاء
موجود وانما يتعرف بهذا المطلب حال الشئ فى الوجود
المطلق او العدم المطلق واما مطلب هل مقيد كقولنا

هل الله

هل الله تعالى خالق البشر وهل الجسم محدث وانما يتعرف
هل الشئ موجود على حال ما او ليس مطلب ما يتعرف
التصور وهو اما بحسب الاسم كقول القائل ما الخلاء
ومعناه ما المراد باسم الخلاء وهذا يتقدم كل مطلب
واما بحسب الذات كقولنا ما الانسان فى وجوده وهذا
يتعرف حقيقة الذات ويتقدمه الهل المطلق
فى مطلب لم ومطلب لم يتعرف العلة لجواب هل
وهو اما علة للتصديق فقط او علة نفس الوجود
فى مطلب الاى واما مطلب الاى فهو بالقوة
داخل فى الهل المركب المقيد وانما يطلب للتمييز
اما بالصفات الذاتية واما بالخواص الامور التى
تلتئم منها امر البراهين فهى ثلثه موضوعات ومسايل
ومقدمات هى المبادى والموضوعات يبرهن فيها

والمسايل يبرهن عليها والمقدمات يبرهن بها فلنتكلم
اولا في المقدمات . في مقدمات البراهين مقدمات البراهين
تكون صادقة يقينية ذاتية وتنتهي الى مقدمات اولية
مقوله على الكل كلية وقد تكون ضرورية الا على الامور المتغيرة
التي هي في الاكثر على حكم ما فتكون اكثرية وتكون عللا لوجود
النتيجة وتكون مناسبة . في الحمل الذاتي الحمل الذاتي يقال
على وجهين فانه اما ان يكون المحمول ماخوذا في حد الموضوع
مثل الحيوان في حد الانسان واما ان يكون المحمول ماخوذا
في حد الموضوع او جنسه مثل الفطوسة التي يوجد في
حدها الانف والمثلث الذي يوجد في حده السطح
وانما كان هذا ذاتيا خاصا لانه خاص بشيء من موضوع
الصناعة التي الشيء في حمله فهو يتبع الشيء او موضوع
صناعته من حيث هو هو ولا يكون دخيلا عليه غريبا

في المقدمة الاولية المقدمة الاولية يقال لها
اولية من وجهين احدهما من جهة ان التصديق
بها حاصل في اول العقل مثل ان الكل اعظم من الجزء
والثاني من جهة ان الايجاب فيها او السلب لا يقال
على ما هو اعم من الموضوع قولا كليا اما الايجاب
فمثل قولك ان كل مثلث فزواياه تساوي قائمتين
فان هذا لا يحمل على ما هو اعم من المثلث حملا كليا كالشكل
واما ما هو اخص من المثلث مثل متساوي الساقين
فعلى سطح وسوى ما هو اعم منه كالمثلث ولا يبطل كون
الزوايا مثل قائمتين فاذا ابطل المثلث لم يبق لما هو
اعم من المثلث كالشكل هذا المعنى واذا ما بقي المثلث
محمولا على شيء وجد هذا المعنى عن ذلك الشيء وسواء
بقي ما هو اخص منه او لم يبق فاذا ارتفع المثلث المحمول

على شيء ارتفع هذا المعنى عن ذلك الشيء وان بقي له ما هو
اعم من المثلث مثلا اذ ليس يحمل على كليته ما هو اعم
من المثلث والاولى فقد يكون اعم كالجنس وقد يكون
مساويا ولا يكون اخص في المقول على الكل المقول
على الكل هاهنا غير الذي كان في كتاب القياس فان معنى
المقول على الكل هاهنا هو ان يقال على كل واحد في كل زمان ما
ما دام موصوفا بما وضع معه لان كليات البرهان
ضرورية لاسعر والكلية هاهنا ازيد شريطة فانه
يحتاج ان يكون مقولا على كل واحد في كل زمان ومع ذلك
يكون قولا اوليا وتشخصه الموضوع في الوجود لا يمنع
كلية الحكم اذا كان الموضوع في نفس تصوره قد يمكن
ان يحمل لكثيرين وان كان عاق عن ذلك عايق غير معناه
كالشمس لا كزيد والضروري هاهنا غير الضروري الذي

كان في كتاب القياس فانه هاهنا يعني بالضروري ما
كان المحمول دايما لما وضع موضوعا وان كان لا ما دام
موجودا ابدا ما دام ابيض في المناسب المناسب
هو ان لا يكون المقدمات فيه من علم غريب كمن يستعمل
مثلا مقدمات الهندسة في الطب بل من ذلك العلم بعينه
او من علم يناسبه لان المحمولات يجب ان يكون ذاتية
والذاتي يكون من ذلك العلم بعينه او من علم يشاركه
في موضوعه بنوع ما على ما نوضح لان المقدمات البرهانية
علة للنتيجة والعلة مناسبة للمعلول بوجه ما فلهذا
اذا قال الطبيب ان الجرح المستدير لا يندمل لا بطا من
المزاوى لان الدائرة اوسع الاشكال لم يكن برهن
من الطب في الموضوعات واما الموضوعات فهي
الامور التي توضع في العلوم ويطلب اعراضها الذاتية

مثل المقدار للهندسة ومثل العدد للحساب ومثل الجسم من
جهة ما يتحرك ويسكن للعلم الطبيعي ومثل الموجود
والواحد للعلم الالهي ولكل منها اعراض ذاتية تخصه
مثل المنطق والاصم للمقادير ومثل الشكل لها ومثل الزوج
والفرد للعدد ومثل الاستحالة والنمو والذبول وغير
ذلك للجسم الطبيعي ومثل القوة والفعل والتمام والنقصان
والحدوث والقدم وما اشبهها للموجود وقد يكون الموضوع
واحدا مثل الجسم الطبيعي وقد يكون امورا كثيرة متجانسة
او متناسبة مثل الخط والسطح للهندسة في المسايل
البرهانية واما المسايل البرهانية فهي القضايا الخاصة
بعلم علم المشكوك فيها المطلوب برهانها وموضوعاتها
اما موضوع العلم نفسه كقولنا كل مقدار اما مشارك
واما مباين واما موضوعه مع عرض ذاتي له كقولنا

كل مقدا

مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان
واما نوع من موضوعه مثل ان كل خط يمكن ان ينقسم
بنصفين واما نوع مع عرض كقولنا كل خط قام على خط
فان الزاويتين كذا واما عرض ذاتي له مثل قولنا
كل مثلث فان زواياه كذا واما المحمول فلا يجوز ان يكون
للموضوع ذاتيا بمعنى الداخل في حد الموضوع لان وجود
هذا الموضوع بين بنفسه اللهم الا في حالين احدهما ان
يكون الموضوع متخيلا بعد وانما يعرف بامور خارجة
عنه او بالاسم فقط وذاته لم تتحقق بعد مثل طلبنا
انه هل النفس جوهر ام لا لانا انما نكون حينئذ قد
قد عرفنا من النفس الاسم وفعلها ولم نعرف بعد
ذاتها فالموضوع بالحقيقة عارض ذاتي للنفس وهو
الفاعل لذلك الفعل كالمحرك والمدرك مثل الابيض

للنلح والمطلوب بجنس المعروض له وهو غير مقوم لماهية
ذلك العارض بعموم المحمولات الذاتية والحالة الثانية
ان يكون البرهان ليس يدل به التصديق مع العلة
اعني الآن واللم معا بل العلة وحدها مثل انه اذا كنا
نعلم ان الانسان جوهر وكون الجوهر ليس له اوليا
فنريد ان نعلم العلة فنقول لانه جسم ولكن الذاتي
بالمعنى الثاني هو المطلوب في المسايل البرهانية واما
في المقدمات فلا يجوز ان يتفق المقدمتان في الحمل
الذاتي بغير المعنى الاول حتى يكونا معا ذاتيتين بذلك
والا كان الاكبر ذاتيا للاصغر بذلك المعنى وقد بينا
ان هذا غير مطلوب الا بالحالين المذكورين ويجوز ان
تكون المقدمتان جميعا ذاتيتين بالمعنى الثاني ويجوز ان تكون
الصغرى ذاتية بالمعنى الاول والكبرى بالمعنى الثاني وبالعكس

في الاصول التي يعلم اولا قبل البراهين الاصول التي
تعلم اولا قبل البراهين ثلثة حدود واوضاع ومصادرات
فالحدود تفيد تصورها لا تكون بين التصور من موضوعات
الصناعة ومن عوارض الصناعة مثل ان النقطة طرف
لا جزء له والخط طول لا عرض له ومثل ان المثلث شكل
يحيط به كذا وليس يفيد تصديقا البتة ولا فيها
ايجاب ولا سلب واما الاوضاع فهي المقدمات التي
ليست بينة في نفسها ولكن المتعلم يراود على تسليمها
وبيانها اما في علم آخر واما بعد حين في ذلك العلم بعينه
مثل ما نقول في اوايل الهندسة ان لنا ان نصل بين
كل نقطتين بخط مستقيم ولنا ان نعمل دايرة على كل نقطة
ونعلم كل بعد بل مثل ان الخطين اذا وقع عليهما خط
مستقيم وكانت الزاويتان اللتان في جهة واحدة

اقل من قايمتين فان الخطين يلتقيان من تلك الجهة
فما كان من الاوضاع تسلمه المتعلم من غير ان يكون
في نفسه عنا دسمي اصلا موضوعا على الاطلاق وما كان
تسلمه مسامحا وفي نفسه له عنا دسمي مصا درة
واما المقدمات فمثل ان المقادير المساوية لمقدار
واحد متساوية فمنها خاصية بالعلم مثل قولنا
ان كل مقدار اما مشارك واما مباين ومنها عامية
مثل كل شي يصدق عليه اما الايجاب واما السلب
والعاميات تخصص في العلوم فلا يقال في الهندسة
ان كل شي اما مساو واما غير مساو بل كل مقدار
وربما خصص في الحالين جميعا كقولهم كل مقدار
اما منطق واما اصم في موضوعات العلوم
العلوم اما متناسبة واما متباينة والمتباينة

هي

هي التي موضوعاتها لا تشترك في الذات ولا في الجنس
مثل علم العدد والعلم الطبيعي والمتناسبة اما متساوية
في المرتبة واما بعضها في بعض واما بعضها تحت
بعض واما المتساوية في المرتبة فمثل العدد والهندسة
فان موضوعيهما متجانسان لان المقدار والعدد
نوعا للكم ومثل العلم الطبيعي وعلم النجوم
فان موضوعيهما شيء واحد وهو جرم العالم
ولكن النظرين مختلفان فهذا ينظر من جهة
ما يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق وما اشبه
ذلك لحوم اكثر حوم الكيف وذلك ينظر من
جهة ما يتكمم هو وعوارضه ولذلك كثيرا ما
تشتركان في المسايل لكن احدهما برهان الكم
والاخر يعطي برهان الان او احدهما يعطي

برهانا عن علة فاعلية والآخر عن علة صورية واما
المختلفة في المرتبة وبعضها في بعض فمثل المخروطات
في الهندسة لان المخروطات سطح في نوع من
موضوع الهندسة واما المختلفة في المرتبة وبعضها
تحت بعض فلا تخلو اما ان يكون العالي ليس موضوعه
بالجملة جنسا لموضوع السافل بل هو كالجنس لعمومه
وان كان لا على نحو عموم الجنس ولو كان على نحو عموم
الجنس لم يمتنع ان يكون السافل نوعا منه كالمخروطات
من الهندسة وهذا مثل العلوم الجزئية تحت الفلسفة
الاولى التي موضوعها الموجود المطلق بما هو موجود
مطلق واما ان يكون العالي جنسا لموضوع الاسفل
ولكن لم يوجد الاسفل من جهة ما هو نوع الاعلى
مطلقا بل قرن به عرضها واخذ مع ذلك العرض

موضوعا

موضوعا ونظر في اعراضه الذاتية من جهة ما هو
كذلك وهو كالنظر في الأكر المتحركة تحت الهندسة
ومثل النظر في المناظر لان موضوعات المناظر
خطوط عرضها ان فرضت متصلة لحدوق قد نفذت
في مشف واتصلت باطراف جسم وربما كان الموضوع
من علم والعرض من علم آخر لكن البحث عنه يكون
من جهة ما له ذلك العرض الذي هو له غريب
ولموضوع آخر ذاتي مثل الموسيقى الذي موضوعه
النغم وهو من عوارض العلم الطبيعي وانما يبحث
الموسيقي عن النغم من جهة ما فيها عارض
غريب هو ذاتي لموضوع آخر اعني المناسبة العددية
فهو كذلك تحت العدد لا تحت العلم الطبيعي

في تعاون العلوم

تعاون العلوم هو ان يؤخذ

ما هو مسئله في علم مقدمة في علم آخر فالعلم الذي فيه
المسئلة معين للعلم الذي فيه المقدمة وهذا على
وجوه ثلثه احدها ان يكون احد العلمين تحت الاخر ويفيد
العلم السافل مباديه من العالي مثل الموسيقى من علم العدد
والطب من الطبيعي والعلوم كلها من الفلسفة الاولى
واما ان يكون العلمان مشتركين في الموضوع كالطبيعي
والاخر في عوارضه كالنجومي فان الناظر في جوهر
الموضوع يفيد الاخر المبادى مثل اسناده المنجم
من الطبيعيات ان الحركة الفلكية تجب ان تكون مستوية
واما ان تكون العلمان مشتركين في الجنس واحدها
ينظر في نوع ابسط كالحساب والاخر في نوع اكثر
تركيبا كالهندسة مثل ما عاشره اقليدس
في نقل البرهان   نقل البرهان قد يقال لاخذ

المبادى

المبادى على نحو ما ذكرنا وقد يقال لما يبرهن على
المخروط البصري في المناظر ببرهان هندسي لو جرد
المخروط عن الاضافه الى البصر كان ذلك البرهان
بعينه وذلك لان الحد الاوسط يكون من العلم الاعلى
والحد الاصغر من ذلك العلم   في اشتراك العلوم
في المسايل   اشتراك العلوم في المسايل قد يقع
تارة على ما قلناه وتارة يقع بين علم سافل وكل واحد
منها يعطي برهان لم مثل ان يكون بعض العلل في
العلم العالي مثل العلل المفارقه للاجسام الطبيعية
وبعضها في العلم السافل مثل العلل المقارنه لها كالهيولى
والصورة فاذا اعطى البرهان من العلل المقارنه
كان من العلم السافل واذا اعطي من العلل المفارقه كان
من العلم العالي فصل في انه ليس على الفاسدات

عقد دايم لان المقدمات الصغرى في القياسات
على الفاسدات لا تكون دايمة الصدق فلا تكون
برهانية فتبين انه لا برهان عليها ولا حد فانا
سنوضح ان البرهان والحد متشاركان في الاجزاء
فما لا برهان عليه فلا حد له وكيف يكون له حد وانما
يميز بالعوارض غير المقومة واما المقدمات فمشتركة
لها الاشياء الثلثه التي عليها مبنى البراهين اولها
الموضوعات فيجب ان يعطي حدودها وماياتها
ان كانت خفية الحدود كالنقطة والوحدة ويسلم
وجودها تسليم مقدمه هي مبدا او موضوع او مصادرة
واما المطلوبات وهي العوارض الذاتية فان كانت
خفية الحدود اعطي حدودها مثل الاصم والمنطق
وما اشبه ذلك واما وجودها للموضوعات فيؤخذ

الى

المرتبته في البيان البرهاني واما المبادي فيجب
ان يسلم تسليما ويوضع وضعا من جهته اهله

في اختلاف برهان الآن واللم

اختلاف برهان
الآن واللم في علم واحد يمكن وجهين احدهما
ان يكون احد القياسين قد اعطى علة بعيدة وقد بقي
بعدها تحت لم فيكون اعطا اللم لم يستكمل بعد
وقد يكون هذا في المطلوب الموجب كمن يضع العلة
في ان فلانا حم انه انسدت مسامه لا انه عفن خلطه
ويضعون في السالب كمن يضع العلة في جواب
من يسال ان الحايط لم لا يتنفس انه ليس بحيوان
لا انه ليس بذي رية وهو الجواب الصواب فان
وجد لرية علة معاكسة للتنفس وسلبها بسلب
التنفس والوجه الثاني ان يكون احد القياسين فيه

عله دون الآخر وذلك مثل قياس من يقول ان الكواكب
الثابتة بعيدة جدا لانها تلمع وكل ما هو تلمع فهو
بعيد جدا ثم تقول ان المتحيرات قريبه وكل قريب
جدا فانه لا يلمع فالمتحيرات لا يلمع واما الممكنات الاكثرية
فلها لا محالة علل اكثريه اذا جعلت حدودا وسطى
اوقعت علما وظنا مكتسبا غالبا اما العلم فبان النتيجة
اكثريه وذلك يقين واما الظن فبانها تكون لان المرآه
صح ان له علة اكثرية توقع كونه وهذا مثل نبات الشعر
على الذقن عند البلوغ لعلة استحصاف البشرة ومتانة
البخار والاكثريات فيها ضرورة ما من وجه ولذلك
يتميز وجودها عن وجود نقايضها وقد عرف ذلك
في الكتب المفصله واما الاتفاقيات فقد يمكن ان
يبرهن عليها انها اتفاقيه وانها داخلة في جمله

الامكان ولا برهان عليها من وجه ان تكون او لا تكون
البتة والا لترجح ذلك الطرف وصار اكثريا ة في المحك
لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان لانه لابد حينئذ من حد
اوسط مساو للطرفين لان الحد والمحدود متساويان
فذلك الاوسط لا يخلو اما ان يكون حدا آخر او يكون
رسما وخاصة فاما الحد الآخر فان السؤال في اكتسابه
ثابت فان اكتسب بحد ثالث فالامر ذاهب الى غير النهاية
وان اكتسب بالحد الاول فذلك دور وان اكتسب بوجه
آخر غير البرهان فلم لا يكتسب به هذا الحد وعلى
انه لا يجوز ان يكون لشيء واحد حدان تامان على
ما سنوضح بعد وان كانت الواسطة غير حد
فكيف صار مما ليس بحد اعرف وجود المحدود
من الامر الذاتي المقوم له وهو الحد حتى يكتسب به

وايضا فهل يكون للحد انما حمل في الكبرى على الوسط على
انه محمول مطلق وحمل على انه حد له فان حمل على الاوسط
على انه محمول مطلق انتج انه محمول على الاصغر فقط ولم
يعرف من ذلك انه له حد ولم يكن الى ذكر القياس حاجة
فانا قد بينا ان حمل الحد واجزائه على المحدود مما لا يحتاج
فيه الى برهان وان حمل على انه حد اوسط فهو كاذب
فانه ليس حد النوع هو بعينه حد خاصته فليس
حد الانسان هو بعينه حد الضحاك الا ان يقول
قايل انه حمل على الاوسط بانه حد لموضوعه اى ان
ما هو موضوع الاوسط فهذا حده فان هذا ايضا
كاذب فان الباكى والخجل وساير الخواص والفصول
المساويه لها يحمل عليها الخاصة وليس حد النوع حدا
لها فان قيل انه يحمل على الاوسط على انه حد ما هو

موضوع للاوسط وضعا حقيقيا وضع النوع لخواصه فيكون
قد اخذ المطلوب في بيان نفسه فانه لو كان هذا معلوما
لما احتيج الى البرهان والحد لا يكتسب بالقسمة فان
القسمة تضع اقساما ولا تحمل من الاقسام شيئا بعينه
الا ان يوضع وضعا من غير ان يكون للقسمة فيه مدخل
واما استثناء نقيض قسم لبقي القسم الداخل في الحد فهو
اثبات الشيء بما هو مثله او اخفى منه فانك اذا قلت لكن
ليس الانسان غير ناطق فهو اذا ناطق لم تكن اخذت
في الاستثناء شيئا اعرف من النتيجة وايضا فان الحد
لا يكتسب من حد الضد فليس لكل محدود ضد ولا ايضا
حد احد الضدين اولى بذلك من الحد الاخر وايضا فان
الاستقراء لا يفيد علما كليا فكيف يفيد الحد ولا تدع
ان استقريت ان الحد حد لكل شخص حتى تجعله حدا

للنوع فقد كذبت وان قلت ان الحد محمول على كل شخص
من غير زيادة فليس يوجب هذا ان يكون حدا للنوع
وان قلت ان الحد لنوع كل واحد من تلك الاشخاص
فقد صادرت على المطلوب الاول فلم يبق اذا للاستقراء
وجه ٥ في اكتساب الحد لكن الحد يقتنص بالتركيب
وذلك بان يعمد الى الاشخاص التي لا تنقسم فينظر من اي
جنس هي من العشرة التي سنذكرها ونأخذ جميع المحمولات
المقومة لها التي في ذلك الجنس وفي الشيء الذي يقومها
كالجنس ونجمع العدة منها بحيث نضعها ايها اول لا يتماثل
الحس فانه اول للحيوان ثم النطق وايضا مثل الجسم فانه
اول للحيوان ثم الناطق ونحترز ان لا يكون في المجموع شيء
مكرر ونحن لا نشعر كما نقول جسم ذو نفس حساس
ثم نقول معها حيوان فيكون الحيوان مكررا تارة بالتفصيل

والحد

والحد وتارة بالاجمال والتسمية فاذا جمعنا هذه المحمولات
ووجدنا منها شيئا مساويا للمحدود من وجهين اثنين
فهو الحد اما احد الوجهين فالمساواة في الحمل اعني
ان يكون كلما يحمل عليه منها هذا الحمل فانه ذاك وكلما
هو ذاك فيحمل عليه هذا الحمل والثاني المساواة في المعنى
وهو ان يكون دالا على كمال حقيقة ذاته لا يشذ منها عنه
شيء فانك كثيرا مما تميز الذات تكون قد اخللت ببعض
الاجناس وببعض الفصول فيكون مساويا في الحمل ولا
يكون مساويا في المعنى كقولك في حد الانسان انه جسم
ناطق مائت مثلا فان هذا ليس بحد حقيقي بل هو ناقص
لان الجنس القريب غير موضوع فيه وقولك في حد
الحيوان انه جسم ذو نفس حساس من غير ان تقول
ومتحرك بالارادة فان هذا مساو في الحمل ناقص في المعنى

ولا يلتفت في الحد الى ان تكون وجيزا بل لا يتم الحد
حدا بان يميز على الاجمال ما لم يوضع فيه الجنس القريب
باسمه او بحده ان لم يوجد له اسم فيكون مشتملا على
الماهية المشتركة ثم يؤتى بعده بجميع الفصول الذاتية وان
كانت الفا وكانت بواحد منها كفاية في التمييز فانك
اذا تركت بعض الفصول فقد تركت بعض الذات والحد
عنوان الذات وبيان له فيجب ان يقوم الحد في النفس
صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة بتمامها
فحينئذ يعرض ان يتميز ايضا الحدود والحكماء لا يطلبون
في الحدود التمييز وان لحقها التمييز بل يطلبون
تحقيق ذات الشيء وماهيته ولذلك لا حد بالحقيقة
لما لا وجود له وانما ذلك قول يشرح الاسم ولذلك
ما حد الفيلسوف الحد بانه قول دال على الماهية

ولم

ولم يقل قولا وجيزا مميزا كما من عادة المحدثين ان يقولوا
ولهذا ما ذم من حد يدعي الحذف في تحديد العنصر وحده
فقط كالطبيعيين في تحديدهم الغضب بانه غليان
دم القلب او الصورة فقط كالجدليين في تحديدهم
الغضب بانه شهوة الانتقام لا لانهما لم يميزا بل لانهما
لم يوفيا كمال الماهية بل قد امر بان يحد من كليهما
مجموعين وان لم يخل ذلك بسبب ذاتي في التحديد فعلى
هذا يجب ان يحصل الحدود للانواع واما الاجناس
فان يوخذ الفصول التي تحصل الانواع ويحذف فما بقي
ان كان اسما مفردا فصل باعتبار المحمولات وان كان
مؤلفا فهو المطلوب والقسمة ايضا معينة في الحد
اذا كانت بالذاتيات فكانت القسمة للاعم قسمة من
طريق ما هو هو فان قسمة الحيوان الى ذي رجلين

وكثير الارجل ليست قسمة له من طريق ما هو حيوان
بل من طريق ما هو ماش فانه لكونه ماشيا استوجب هذه
القسمه لا لكونه حيوانا فان طبيعة الحيوان لا يكفى لهذا
الاستعداد اولا ما لم تحصل لها طبيعة المشى فلو كان
الحيوان غير ماش لم يستعد لهذه القسمة البتة فاذا
فعلت هذا حفظت الترتيب ويجب ان يراعا شرطا ثالثا
وهو ان لا يقف فى الوسط بل يقسم ويقسم حتى ينتهى
الى الذاتيات التى اذا قسمتها وقعت عرضيات واشخاص
فان القسمه من الجواهر لما انتهت الى الانسان وقفت
ولم يقسم بعد بالذاتيات وبعد ذلك اما ان ينقسم
الشىء الى الاشخاص او الى فصول عرضية كالكاتب
والامى والمحترف والغاصب فى الاجناس العشرة
واما هذه الاجناس العشرة فمنها الجوهر وهو كل ما وجد

ذاته ليس فى موضوع الخاصة اى فى محل قريب قد
قام بنفسه دونه بالفعل لا بقومه ومنها الكم
وهو الشىء الذى يقبل لذاته المساواة واللامساواة
والتجزى وهو اما ان يكون متصلا اذ يوجد
لاجزائه بالقوة حد مشترك يلاقى عنده و
يتحد به كالنقطة للخط واما ان يكون منفصلا
لا يوجد لاجزائه ذلك لا بالقوة ولا بالفعل كالعدد
والمتصل قد يكون ذا وضع وقد يكون عديم
الوضع وذو الوضع هو الذى يوجد لاجزائه
اتصال وثبات وامكان ان يشار الى كل واحد
منها انه اين هو من الاخر فمن ذلك ما يقبل
القسمه فى جهة واحدة وهو الخط ومنه ما يقبل
فى جهتين متقاطعتين على قوايم وهو السطح ومنه

ما يسل في ثلث جهات تقايم بعضها على بعض وهو
الجسم والمكان ايضا ذو وضع لانه السطح الباطن
من الحاوي واما الزمان فهو مقدار للحركه الا
انه ليس له وضع اذ لا توجد اجزاؤه معا وان كان
له اتصال اذ ماضيه ومستقبله يتحدان بطرف
هو الآن واما العدد فهو بالحقيقه الكم المنفصل
ومن المقولات العشرة الاضافه وهو المعنى الذي
وجوده بالقياس الى شيء آخر وليس له وجود غيره
مثل الابوة بالقياس الى البنوة لا كالاب فانه له
وجود يخصه كالانسانية واما الكيف فهو كل
هيئة قارة في جسم لا يوجب اعتبار وجودها
فيه نسبة للجسم الى خارج ولا نسبة واقعة في
اجزائه ولا بالجملة اعتبارا به يكون ذا جزء مثل

البياض

البياض والسواد وهو اما ان يكون مختصا بالكم
من جهة ما هو كم كالتربيع بالسطح والاستقامة بالخط
والفردية بالعدد واما ان لا يكون مختصا به وغير
المختص به اما ان يكون محسوسا تنفعل عنه الحواس
ويوجد بانفعال المحسوسات فالراسخ منه مثل
صفرة الذهب وحلاوة العسل يسمى كيفيات انفعاليات
وسريع الزوال منه وان كان كيفية بالحقيقة
فلا يسمى كيفية بل انفعالات لسرعة استبدالها
مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل ومنها ما لا يكون محسوسة
وهذه فاما ان تكون استعدادات انما توجد في
النفس بالقياس الى كمالات فان كان استعدادا للمقاومة
واباء الانفعال يسمى قوة طبيعية كالمصحاحية والصلابة
وان كان استعدادا لسرعة الاذعان والانفعال

سمى لا قوة طبيعية مثل الممراضية واللين واما
ان تكون في انفسها كمالات لا يتصور انها استعدادات
لكمالات اخرى وتكون مع ذلك غير محسوسة بذاتها
فما كان منها ثابتا سمى ملكة مثل العلم والصحة
وما كان سريع الزوال سمى حالا مثل غضب الحليم
ومرض المصحاح وفرق بين الصحة والمصحاحية فان
المصحاح قد لا يكون صحيحا والممراض قد يكون صحيحا
ومن جملة العشرة الاين وهو كون الجوهر في مكانه الذى
يكون فيه ككون زيد في السوق ومتى كون الجوهر
في زمانه الذى يكون فيه مثل كون هذا الامر امس
والوضع فهو كون الجسم بحيث يكون لاجزائه بعضها
الى بعض نسبة في الانحراف والموازاة والجهات واجزاء
المكان ان كان في مكان مثل القيام والقعود وهو

في المعنيين غير الوضع المذكور في باب الكم والملك
ولست احصله وشبه ان يكون كون الجوهر
في جوهر آخر يشمله وينتقل بانتقاله مثل الملبس
والتسلح والتنعل وهو نسبة الجوهر الى امر موجود
منه في غيره فان الذات بل لا يزال يتجدد ويتصرم
كالتسخين والتبريد والانفعال وهو نسبة الجوهر
الحامل فيه بهذه الصفة مثل التقطيع والتسخين
فصـــل انا كما لا نطلب العلة بلم الا بعد مطلب
هل كذلك لا نطلب الحقيقة بما الا بعد هل وعن كل
واحد منهما جواب لكن الحقيقى من الجواب عن لم هو
الجواب بالعلة الذاتية وايضا فان العلة الذاتية
مقومة للشيء فهى اذا داخلة في الحد وفي جواب
ما هو فيتفق اذا الداخل في الجوابين مثاله لم انكسف

القمر فنقول لانه توسط بينه وبين الشمس الارض
فانمحا نوره ثم نقول ما كسوف القمر فنقول هو انمحا نور
القمر لتوسط الارض لكن هذا الحد الكامل للكسوف
لا يكون عند التحقيق حدا واحدا في البرهان بل حدين
اي لا يكون جزءا من مقدمة البرهان بل جزءين فالذي
يحمل منهما على الموضوع في البرهان اولا وهو الحد
الاوسط يكون في الحد محمولا بعد الاول والذي يحمل في
البرهان ثانيا يكون في الحد محمولا اولا لانك تقول
في البرهان ان القمر قد توسط الارض بينه وبين [ضوؤه]
الشمس وكل مستضيء من الشمس يتوسط بينهما الارض
يمحي نوره فينتج ان القمر يمحي ضوؤه ثم تقول وضوء
منكسف فالقمر اذا منكسف فاولا حملت التوسط
ثم الامحاء وفي الحد التام نورد اولا الامحاء ثم التوسط

لانك تقول ان انكساف القمر هو انمحا ضوء لتوسط
الارض بينه وبين الشمس فان جعلت كل واحد
من توسط الارض وانمحا الضوء حدا اذا اتفق
ان كان مميزا فكان حدا ما وان لم يكن تاما يسمى
الذي يكون منهما الحد الاوسط في القياس حدا
هو مبدا برهان كما تقول في مثال آخر ان الرعد
صوت انطفا النار في الغمام او الغضب شهوة
الانتقام ويسمى الذي يكون منهما حدا اكبر حدا
هو نتيجة برهان كقولك ان الكسوف انمحاض القمر
والغضب غليان دم القلب وهذا انما يتفق
لما كان بعض اجزاء الحد التام علة للجزء الاخر
فان اقتصر على العلة كتوسط الارض كان الحد يسمى
مبدا برهان وان اقتصر على المعلول كالانمحا كان الحد

يسمى سحة برهان والحد التام بجموعها مع الجنس
والحد يقال بالتشكيك على جملة اشياء فمن ذلك الحد
الشارح لمعنى الاسم ولا يعسر به وجود الشيء فان كان
وجود الشيء مشكلا اخذ الحد اولا على انه شارح
الاسم كتحديد المثلث المتساوى الاضلاع في افتتاح
كتاب اقليدس فاذا صح للشيء وجود علم حينئذ
ان الحد لم يكن بحسب البرهان ومنه ما هو مبدا
برهان ومنه ما هو حد تام يجتمع منهما ومنه
ما هو حد لامور لا عللها ولا اسباب او اسبابها
وعللها غير داخلة في جواهرها مثل تحديد النقطة
والوحدة والحد وما اشبه ذلك فان حدودها
لا بحسب الاسم فقط ولا مبدا برهان ولا سحة برهان
ولا مركب منهما يقال علة للفاعل ومبدا الحركة مثل

النجار

النجار للكرسى والاب للصبي ويقال علة للمادة
وما يحتاج ان يكون حتى يحصل ماهية الشيء مثل
الخشب ودم الطمث ويقال علة للصورة في كل شيء مكون
فانه ما لم تقترن الصورة بالمادة لم يكون الشيء ويقال
علة للغاية والشيء الذى نحو ولاجله الشيء مثل الكن
للبيت وكل واحد من هذه اما قريبة كالعفونة للحمى
واما بعيدة كالسلة واما بالقوة واما بالفعل واما
خاصة كالبناء للبيت واما عامة كالصانع له واما
بالذات مثل السقمونيا يسخن بذاته واما بالعرض
مثل السقمونيا يبرد لانه يزيل يسخن او شرب الماء
البارد يسخن لانه يجمع المسخن وانما يجب ان يعطى
في البراهين العلة التى بالذات الخاصة القريبة التى
بالفعل حتى ينقطع سوال الكم والا فهو بعد ثابت

والعلل الاربع قد تقع حدود وسطى في البراهين
لا سيما قضايا محمولاتها اعراض ذاتية واما العلة
الفاعلية والقابلية فلا يجب عن وضعهما وضع المعلول
والنتيجة ما لم يقترن بذلكما يدل على صيرورتهما
علة بالفعل مثل اقتران انفعال الافيون عن الحرارة
الغريزية التي في الابدان بالقوة المبردة التي فيه
فانه حينئذ يجب عن قوته التبريد وكذلك نجد في
كثير من المواد ولكن كثير من الامور الطبيعية يلزم
عن اقتران موادها بفواعلها ان يوجد المعلول
ضرورة بل هذا في كلها وكثير منها لا يوجدها دونها
على الطباع بل يجب الا يوجد الكاين كنطفة الانسان
وكانه لا فرق بين القسمين وهذه الضرورة لا يمنع
ان يكون لغاية كما سنوضح في العلوم فلا يمتنع اذا

استعمال

استعمال الغاية في براهينها في براهين ما لم يكن
هكذا من الكاينات تغير الطبيعية لا مانع البتة عن
عن استعمال الغاية بل لا بد منها بحيث يكون المعلول
انما يجب باجتماع الفاعل والقابل معا فان الواحد
منهما لا يكفي حدا اوسط ما لم يجتمعا مثلا لم كانت
الاسنان الطواحن عريضة فنقول لان المادة كانت
تامة الاستعداد لذلك الفاعل التام القوة وقد يلاقيا
فنقول ايضا الاضراس اريد منها الطحن وكل ما
يراد منه الطحن يعرض واما المادية فلا تحتاج
الى الشرط في ادخاله حدا اوسط وكان الغاية في
اكثر الامر يفيد الكم المجرد دون الان وقد تجتمع
في الشيء علل فوق واحد وحتى الاربع كلها وقد يكون
لبعض الاشياء بعض العلل دون بعض فلذلك لا يدخل

فی حدودها التعلیمات ولا براهینها علة مادیة
فقد قلنا فی العلل ودخولها فی البراهین واما دخولها
فی الحدود فلما اوضحنا من ان العلل الذاتیة مقومة
ولما كان للشیء علة مساویة او اعم وكانت ذاتیة
فدخولها ظاهر واما العلل التی هی اخص من الشیء مثل
ان للحمی عللا كالعفونة وكالحركة العنیفة للروح او
او اشتعالها من غیر عفونة والصوت ایضا انطفا نار
وانكسار قمقمة وقرع بعضا واسمه فلیس شیء
منها یدخل فی الحد ویدخل فی البرهان واما فی الحد
فیطلب الشیء الجامع لها ان وجد مثل القرع المقاومة
لجمیع ذلك فیكون هو العلة التی تدخل فی الحدود واما
العلل الخاصیة فالحدود انواع الشیء مثل انطفاء
النار لحد الرعد لا الصوت المطلق وقد یحد الشیء

لجمیع

لجمیع علله الاربع ان كانت له ذاتیة كمن یحد القدوم
آله صناعیة من حدید شكلها كذا لیقطع بها الخشب
نحتا فالآلة جنس والصناعة تدل على المبدا الفاعل
والشكل على الصورة والنحت على الغایة والحدید على
المادة وفی هذه الابواب كلام طویل لا یلیق بالمختصرات
فصل ان فی الكاینات امورا بعضها علل
للبعض فی الدور وكذلك القیاسات التی یكون منها
تدور دورا مثل انه لم كانت السحاب فقیل لانه
كان بخار فقیل لم كان بخار فقیل لان الارض
كانت ندیة فتفعل فیها الحر فقیل لم كانت الارض
ندیة فقیل لانه كان مطر فقیل لم كان مطر
فقیل لانه كان سحاب فینتج من هذا انه كان
سحاب لانه كان سحاب ولكن اوساطه انه كان سحاب

وان كانت هناك وسايط اخر ولكن لا فرق في البرهان
الدوري بين ان يكون حدا قد وقع مكررا بلا واسطة
وبين طرفي تكراره او قد وقع مكررا وبين طرفي تكراره
وسايط ولكن المثال الذي اوردناه ليس في الحقيقة
دورا لان السحاب الواقع حدا اكبر والسحاب الواقع
حدا اوسط ليس واحدا بالذات بل بالنوع وليس هذا
هذا مما يجعل القياس دورا لان الدوري هو ان يوخذ
الشيء في بيان نفسه لا ان يوخذ مساويه في النوع
في بيانه وهو غيره بالذات فصل في العلل التي
هي اخص ويكون حدودا وسطى في البرهان وهو مثل
كون السحاب عن تكاثف الهوا بالبرد او عن انعقاد
البخار والزلزله عن حدوث ريح او عن انحطاط اعالي
وهدة او اندفاع سيل في باطن الارض والرعد عن ريح وعن

انطفاء

انطفاء دخان ناري والحمى عن عفونة وعن حرارة روح
بلا عفونة فقد يمكن ان يجتمع لهذه العلل الخاصية
معنى عام يكون محمولا عليها فيكون ذلك اقرب من
المعلول ويكون علته المساوية له وقد لا يجتمع لانه
يذهب الامر في ذلك الى غير نهاية لكن لا بد عند
عام لا واسطة بينه وبين تلك الخواص ومعلوم انه
لا يمكن حينئذ ان يوجد علة مساويه للحد الاكبر
فما كان من العلل الخاصية لا يوجد بينها وبين الحد
الاكبر ما هو اعم منها ومساو للاكبر فلا يمكن
ان تجعل حدودا وسطى الا لموضوعاتها الاخص ايضا
من الاكبر فلا يكون علل وجود الاكبر على الاطلاق
بل علل وجوده الاصغر الاخص فان الحمى المطلقه
ليست معلوله للعفونة بل حمى هذا الانسان او حمى

اصحاب العب وكذلك النوع ليس عله لوجود الجنس
مطلقا لما هو تحت النوع من شخص ونوع دونه واما
ما كان يوجد له معنى عام فان حمل الاكبر على الحدود
الوسطى التي هي اخص لا يكون اولا ولكن بتوسط العام مثل
ان هذه الشجرة ينتثر ورقها وهي تينته واخرى وهي
خروع واخرى وهي كرم ويكون العله لانتثار الورق فيها
جمود رطوبتها وانتشاشها ولكن ليس لهذه الوسائط
الخاصية التي هي تينه وخروع وكرم اولا ولكن لاعراض
الورق والتينه والخروع والكرم عرضيه الاوراق بلا واسطة
واما انها لجمود رطوبتها او يبس رطوبتها فليس
لانها تينه وخروع وكرم بلا واسطة بل لانها عرضيه
الورق وهي تنتثر ورقها لا لانها تلك ولا لعرض
الورق ولكن لانتشاش الرطوبه او جمودها فقد بان

اين

اين ينعكس الحد الاوسط للعلة على الاكبر
المعلول واين لا ينعكس فصل الظن الحق
هو راي في شيء شيء انه كذى ويمكن الا يكون
كذى والعلم اعتقاد بان الشيء كذى وانه لا يمكن
ان لا يكون كذى وبواسطة توجبه والشيء كذلك
وقد يقال للتصور الماهية بتحديد والعقل اعتقاد
بان الشيء كذى وانه لا يمكن ان لا يكون كذى
طبعا بلا واسطة كاعتقاد المبادى الاول
البراهين وقد يقال لتصور الماهية بذاتها
بلا تحديد ما كتصور المبادى الاول للحد والذهن
قوة للنفس معدة نحو اكتساب العلم والذكا قوة
استعداد للحدس والحدس حركة الى اصابة الحد
الاوسط اذا وضع المطلوب او اصابة الحد

الاكبر اذا اصبت الاوسط وبالجملة سرعة انتقال
من معلوم الى مجهول لكن يرى تشكل استنارة القمر عند
احوال قربه وبعده عن الشمس فحدس انه يستنير
من الشمس ٥ الحس انما يدرك الجزئيات الشخصية
والذكر والخيال تحفظان ما تؤديه الحس على
شخصيته اما الخيال فيحفظ الصورة واما الذكر
فيحفظ المعنى الماخوذ منه واذا تكرر الحس كان
ذكرا واذا تكرر الذكر صار تجربة وقد قيل في الحسيات
والتجربيات ما فيه كفاية في مثل هذا الكلام والفكر
العقلى ينال الكليات مجردة والحس والخيال والذكر
ينال الجزئيات فان الحس لا ينال الانسان المتول
على كثيرين ولذلك الخيال فانك اى صورة احضرتها
في التخيل وفي الحس الانساني لم يمكنك ان تشرك

فيها

فيها ساير الصور الجزئية الشخصية لان ما ترتسم في
في الحس والخيال تكون مع عوارض من الكم والكيف
والاين والوضع غير ضرورية في الانسانية ولا مناسبة
لها والكليات والتصديقات والتصورات الواقعة
فيها غير مدركة بالحس ولا بالتخيل ولا ايضا عللها
الا حدسا او تجربة لكنهما معاونان للعقل اما
من جهة التصور فلان الحس يعرض على الخيال الصور المختلطة
والخيال على العقل ثم العقل يفعل فيها التمييز والتجريد
وياخذ كل واحد من المعاني مفردة فيرتب الاخص
والاعم والذاتي والعرضي فترتسم حينئذ في العقل
المعاني الاولى بالتصور ثم يركب منها الحدود واما
من جهة التصديق فقد تعين الحس والخيال بالتجربة
وبالحدس وقد تعين بالاستقراء والفرق بين

الاستقراء والتجربة معلوم والاستقراء جزئيات
اما على سبيل الاحتجاج واما على سبيل البينة كمن
يستقرى له جزئيات امور احكامها بينة الصدق
الا ان بالنفس عنها غفلة وقد يعين على سبيل العرض
بان يعين اولا في اعطاء المتصورات ثم المتصورات
تأتلف بايجاب وسلب فيلوح للعقل ما يجب ان يصدق
به بذاته ويلوح له بالقياس فيما يجب ان يكتسب
التصديق به

فصل

وهنا مواضع يجب
ان يراعى في الحدود حتى لا يقع باغفالها سهو فمن ذلك
ما يقع في جانب الجنس ومنه ما يقع في جانب الفصل
ومنه ما هو مشترك وهذا المشترك هو ايضا
مشترك للحد الناقص والرسم فمن الخطا في الجنس ان يوضع
الفصل مكانه كقول القائل ان العشق فراط المحبة

وانما هو المحبة المفرطه ومن ذلك يوضع المادة مكان
الجنس كقولهم للكرسي انه خشب يجلس عليه
والسيف انه حديد يقطع به فان هذين قد اخذ
فيهما المادة مكان الجنس ومن ذلك ان يوخذ
الهيولى مكان الجنس كقولهم للرماد انه خشب محترق
ومن ذلك اخذهم الجزء مكان الجنس للكل كقولهم ان
العشرة خمسة وخمسة واورد في التعليم الاول لهذا مثال
آخر قولهم ان الحيوان جسم ذو نفس ففي تحقيق
ذلك بحث دقيق ومن ذلك ان توضع الملكة مكان
القوة والقوة مكان الملكة وذلك في الاجناس المقومة
في اجزاء الحدود كقولهم ان العفيف هو الذي يقوى
على اجتناب اللذات الشهوانية اذ الفاجر يقوى
ايضا ولا يفعل فقد وضع اذا القوة مكان الملكة

لاشتباه الملكة بالقوة لان الملكة قوة ثابتة وكقولهم
ان القادر على الظلم هو الذي من شانه وطباعه
النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره فقد وضع
الملكة مكان القوة لان القادر على الظلم قد يكون عادلا
ولا يظلم ولا يكون طباعه هكذا ومن ذلك ان ياخذ اسما
مستعارا او متشابها كقول القايل ان الفهم موافقة
وان النفس عدد ومن ذلك ان نضع شيئا من اللوازم
مكان الاجناس كالواحد والموجود ومن ذلك ان يضع
النوع مكان الجنس كقولك ان الشر هو ظلم الناس
والظلم نوع من الشر واما من جهة الفصل بان تاخذ
اللوازم مكان الذاتيات وان تاخذ الجنس مكان
الفصل وان تحسب الانفعالات فصولا والانفعالات
اذا اشتدت بطل الشيء والفصول اذا اشتدت ثبت

الشيء

الشيء فقوى وان تاخذ الاعراض فصولا للجواهر
وان ياخذ فصول الكيف غير الكيف وفصول المضاف
غير المضاف لا ما اليه الاضافة واما القوانين
المشتركة فمثل ان يعرف الشيء بما هو اخفى منه كمن
حد النار بانها جسم شبيه بالنفس والنفس اخفى
من النار ومثل ان يحد الشيء بما هو مساو له في المعرفة
او متاخر عنه في المعرفة مثال المساوي له في المعرفة
قولهم العدد كثرة من الاحاد والعدد والكثرة
شيء واحد وهذا قد اخذ نفس الشيء في حده ومن
هذا الباب ان ياخذ الضد في حد ضده كقولهم للزوج
عدد يزيد على الفرد بواحد ثم يقولون الفرد عدد
ينقص عن الزوج بواحد وكذلك اذا اخذ المضاف
في حد المضاف اليه كما فعل فرفوريوس اذا حسب

انه يجب ان ياخذ الجنس في حد النوع والنوع في حد
الجنس ولم يدر ما في ذلك من الغلط وما في ظنه ذلك
من السهو وما عن الاضطرار الى ذكر من المذوحه
وما في نفهم حقيقة الحد الذي استعمل على الوجه الواجب
من غير البعد عن الاعتراض ما اورده من الشمه
واما المتقابلات بحسب السلب والعدم فلا بد من ان يأخذ
الموجب والملكة في حديهما من غير عكس واما الذي
يأخذ المتاخر في حد الشيء فكقولهم الشمس
كوكب يطلع نهارا ثم النهار لا يمكن ان يحد الا بطلوع
الشمس لانه زمان طلوع الشمس وكذلك التحديد المشهور
للكمية بانها قابلة للمساواة وغير المساواة والكيفية
بانها قابلة للمشابهة وغير المشابهة فهذا وما اشبهه
من المعاني الصارفة عن الاصابة في الحدود فصل في ابانة

المواضع

المواضع المغلطة للباحث نقول ان افعال السوفسطائية
اما في القياس المطلوب به انتاج الشيء واما
في اشياء خارجة عن القياس مثل تخجيل الخصم
وترذيل قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والاغراب
عليه في اللفظ واستعمال ما لا مدخل له في المطلوب
وما يجري مجرى ذلك وهو عشرة ولا حاجة بنا
الى ذكرها واما اللواتي في القياس المطلوب به انتاج
الشيء فانا نذكرها المغلطات في القياس ان هذه
المغلطات اما ان تقع في اللفظ واما ان تقع في المعنى
واما ان تقع في صورة القياس واما ان تقع في مادته
واما ان تكون غلطا واما ان يكون مغالطة ونحن
نعلم انه اذا ترتبت الاقاويل القياسية ترتيبا
على شكل من الاشكال وكان هناك اجزاء اولى متمايزة

اعني الحدود والاجزاء الثواني متباينة اعني المقدمات
وكان الضرب من الشكل صحيحا والمقدمات صادقة
وغير السحه واعرف منها ان ما يلزم عنه يلزم
لزوما حقا فاذا القول الذي لا يلزم عنه الحق
اعني القياس السوفسطائي اما ان لا يكون ترتيبه بحسب
شكل من الاشكال او لا يكون بحسب ضرب منتج او لا
يكون هنالك الاجزاء الاولى والاجزاء الثواني متباينة
واما ان لا يكون المقدمات صادقة واما
ان لا يكون غير المطلوب واما ان لا يكون اعرف منه
فاما الاول فهو ان لا يكون تاليفه من اقوال جازمة
او يكون جازما واحدا فقط او يكون من جوازم فوق واحد
الا انها علته الاشتراك التاليفي وذلك على وجهين
اما ان يكون علتها للاشتراك في الحقيقة والظاهر

جميعا

جميعا واما ان يكون في الحقيقة فقط ولهذا في الظاهر
اشتراك فان كان لها في الظاهر اشتراك فهناك
لفظ يفهم منه معان فوق واحد فيكون اما بحسب
بساطته واما بحسب تركيبه واذا كان بحسب بساطته
فاما ان يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة
معان ليس بعضها احق بها من بعض كالعين الواقع
على الماء والة البصر والدينار ومن جملة ذلك
ما قد يسمى لفظا مشككا وهو المتناول للشيء وضده
كالجلل والناهل واما ان يكون لفظا متشابها
وهو الواقع على عدة متشابهة الصور مختلفة في
الحقيقة لا تكاد يوقف على مخالفتها كالنطق الواقع
على الانسان والفلك والملائكة والحي الواقع على الاله
والانسان والنبات وكل ما له بدء وحركة من

من جوهر واما لفظا منقولا وهو الواقع على حده
بمعان عدة ولكن وقوعه على احدها اقدم على ان
المتاخر سمي به على الحقيقة كلفظة المنافق والكافر
والفاسق ولفظة الصوم والصلاة واما لفظا
مستعارا وهو الذي ياخذ الشيء من غير ان يستعمل في اللغة
فيجعل استعماله على الحقيقة وان كان في الحال
يراد به معناه كقول القايل ان الارض ام البشر
واما لفظا مجازا وهو الذي يطلق في الظاهر
على الشيء والمطلوب به عليه في الحقيقة غيره كقول
القايل سل القرية اي اهلها وربما كان اللفظ
المشترك ليس لاشتراك هذه الاحوال في جوهره
بل في صيغته واحواله كاللفظ المشترك بين الفاعل
والمفعول والذكر والانثى وما جرى مجراه ولهذا

ظن بعض ضعفاء النظر ان الهيولى الاولى تستحق
ان يقال لها انها تنفعل فعلا ما لانها قابلة
للتاثير والقبول فعل واما الذي يكون بحسب التركيب
فقد يكون لاستنادة حروف النسق الى اشياء مختلفة
كقول القايل كل ما علمه الحكيم فهو كما علم فان
فهو ههنا ينعطف على كلما وعلى الحكيم وبحسبه
يختلف المعنى وقد يكون لتغيير الترتيب الواجب
ويكون لمواضع الوقف والابتداء وقد يكون
لاشتباه حروف النسق انفسها ودلالتها على
معان عدة في النسق ولهذا قد يصدق الشيء
مجتمعا فيظن انه قد يصدق متفرقا ليقال ان
الخمسة زوج وفرد معا اذ هي ثلثة واثنان
لان الخمسة زوج والخمسة ايضا فرد والسبب

فيه اشتباه دلالة الواو فانه يدل على جميع الاجزاء
وقد يدل على جميع الصفات ويصدق الشيء متفرقا
ولا يصدق مجتمعا كقول القايل زيد طبيب ويكون
جاهلا في الطب وزيد بصير ويكون كذلك في الخياطة
فاذا قيل زيد طبيب بصيرا وهم الغلط لاشتباه
الحال بين اشتراك البصير في الطب بحسب هذا
اللفظ وبين انفراده بصفة زيد واما السبب
الثاني وهو عدم التباين في اجزاء القول القياسي
فانه لا يتمشى فيما يكون اجزاؤه الاولى فيه بسايط بل
فيما يكون فيه لفظ مركبة ثم ينقسم قسمين
فاما ان يكون اجزاء المحمول والموضوع متمايزة
في الوضع ولكن هناك شيء من المحمول فيوهم انه
من الموضوع فيوهم انه من المحمول او شيء من المحمول

فيوهم انه من الموضوع مثال المتباين في الموضوع
دون الاتساق قول القايل كلما علمه الفيلسوف
فهو كما علمه والفيلسوف يعلم الحجر فهو اذا حجر
ومثال غير المتباين في الموضع قول القائل الانسان
بما هو انسان اما ان يكون ابيض او لا يكون ابيض
فقوله بما هو انسان يشكل اهو جزء من المحمول
او من الموضوع فلا يبعد ان يقع من هذا وامثاله
مغالطات تصعب حلها وقد تعرض هذه المغالطة
في جميع انحاء التركيب المتشابهة واما الكذب في
المقدمات فلا محالة ان الطبع اذا اذعن
للكاذب فانما اذعن بسبب ما ولا بد له نسبة الى
الصدق في حال ومن بلغ الى ان يصدق باي شيء
اتفق بلا سبب فقد انخلعت عنه الغريزة

البشريه فاذا ذلك السبب اما في لفظه واما
في معناه والذي في اللفظ فيظهر بما سنذكره
وذلك مثل اشتراك معنيين في لفظ يوهم التساوي
بينهما في كل حكم ومثل اشتراك لفظتين في معنى
وافتراقهما في معنى معتبر في اللفظ فانه اذا كان
كذلك اوهم ذلك ان الحكم في اللفظين واحد وربما
كان لاحد اللفظين زياده معنى يتغير به الحكم
ومثاله الخمر والسلافه فان معنى واحدا
قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم للسلافه
زياده معنى واما الذي من جهة المعنى فلا يخلو
اما ان يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو الذي
لا يصدق الحكم فيه على شيء من موضوعه ولا
في حال من الاحوال ولا في وقت من الاوقات

واما

واما ان يكون كاذبا في الجزء وهو ان يكون الحكم
فيه يصدق على شيء من الموضوع او في وقت او في حال
فان كان كاذبا في الكل فينبغي ان يكون له شرك
مع الصادق في المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا
او فصلا او اتفاقا في عرض او اتفاقا في نسا واه النسبة
وانت تعلم انه قد يكون شركه عامه فيما سوى
الجنس والفصل فانه قد يكون المشترك فيه عارضا
كليا للموضوعين وقد يكون كليا لاحدهما وفي
بعض الاخر وقد يكون في بعض كل منهما والذي
يصدق لا في الكل فاما ان يكون في بعض الموضوع
فقط او يكون في كل واحد من الموضوع ولكن
في وقت دون وقت او يكون في كل وقت ولكن
لشريطه وتلك الشريطه اما تاليف في القول اما

لا على الاطلاق او يكون على الاطلاق ولكن لا بشريطه
وتلك الشريطه اما تاليف في القول او شي غير التاليف
في القول فان لم يكن تاليفا فيه فاما ان يكون
افرادا فيه واما غير افراد فيه وان كان ايضا
عارضا لبعض الموضوع فاما الطبيعي واما اتفاقي وجميع
هذا لا يهما العكس فانه اذا اتفق ان راى سيالا اصفر
وكان مرا على المره ثم اتفق ان راى سيالا اصفر
غيره ظن انه مر وربما كان حلوا كالعسل وسبب
ذلك انه اذا وجدت المرة مرة ظن ان كل سيال
اصفر مرة اذا كانت المرة سيالة صفرا واما
الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست غير النتيجة
فهو البيان الذى يكون بالمصادرة على المطلوب الاول
في المستقيم والمصادرة على بعض المطلوب في الخلف

وقد

وقد اشير الى ذلك فيما قد سلف واما الذى يكون
من جهة ان المقدمات ليست باعرف من النتيجة
فيكون بالاشياء التى تساوى النتيجه في المعرفه
والجهاله بها او بالاشياء التى يتاخر عنها في المعرفة
ويكون سبيلها سبيل القياس الدوري وقد اشير
الى ذلك فيما سلف ويجتمع من جمله هذا ان جميع
اسباب المغالطة في القياس اما لفظي واما معنوي
واللفظي اما اشتراك في جوهر اللفظ المفرد او
اشتراك في هيئته وشكله او بحسب هيئته او
اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب لفظ مفرد
او لاجل صادق مركب قد فصل فظن صادقا ولاجل
صادق مفرد وقد ركب فظن صادقا واما
لاشتباه البناء والاعراب والشكل والاعجام واما

المعنوي فاما ان تكون بالعرض واما من جهة سوله
اعتبار شروط النقيض في الحمل واما لعدم القرينة واما
لايهام عكس اللوازم واما للمصادرة على المطلوب
الاول واما من اخذ ما ليس بعلة علة واما لجمع المسايل
في مسئلة فلا يتميز المطلوب الحد بعينه فذا قصرنا
لك من علم المنطق على هذا القدر وقد عرفناك طريق
نيل الصواب وهو القياس البرهاني والحد الحقيقي
وطريق التحرز من الخطاء وهو ما عرفناك من
المواضع التي تغلط فيها في المقاييس والحدود
ولم نطول بذكر الامور الخارجة عن هذين الغرضين
وان كانت لا تخلو عن نفع وهي مثل المواضع الجدلية
والاتها واستعمالها ومثل المقاييس الخطابية
ومواذها وكيفية التصرف فيها ومثل الاقاويل

الشعرية ومواذها واغراضها فان
حببت ان تطلع على ذلك فاطلبه
من كتابنا الذي يسمى بالشفاء
تم المنطق من كتاب النجاة
والحمد لله رب العالمين

اللهم اغفر لكاتبه الضعيف
ولمن دعى عليه اللطف